



تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)

الربع الثاني من عام 2021م

الملخص

من المتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2021 على أساس سنوي بمقدار 4.3 مليون برميل في اليوم، ليلبلغ 96.3 مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع أن ينمو في عام 2022 بمعدل 3.2 مليون برميل في اليوم (300 ألف برميل في اليوم، أقل من توقعاتنا للربع الأول لعام 2022 الصادرة في شهر يناير من عام 2021)، لتعود بطول الربع الرابع من عام 2022 إلى مستويات عام 2019. غير أن توقعاتنا لنمو الطلب على النفط تعد أقل تفاؤلاً من توقعات الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

نلاحظ أن معدلات التراجع التي حدثت في عام 2020 كانت أقل من التوقعات الأخرى، وقد تم إيراد ذلك وتبينه في إصدارات تنبؤاتنا الفصلية السابقة. وبالتالي فإننا نتوقع، بالتزامن مع استمرار تصاعد أعداد حالات الإصابة بكوفيد-19، أن يكون النمو في عام 2021 أكثر تواضعاً من معدلات التوقعات الأخرى.

غير أن هنالك بعض التباين بين مختلف التوقعات على المستوى الكلي، بينما تظل معدلات النمو بالنسبة المئوية لعام 2021 متماثلة تقريباً وتتراوح ما بين 57% - 61%.

على الرغم من أن صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الاقتصاد العالمي في عام 2021 بحوالي 6% مقارنة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة -3.3% في عام 2020، إلا أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قامت بتعديل معدلات انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي في توقعاتها لشهر مارس لعام 2020 إلى -3.4، وذلك بعد تعديل معدلات نموها في 2021 إلى 5.6%. غير أننا ما زلنا نتوخى الحذر نظرًا لإجراءات الإغلاق الأخيرة وارتفاع وتيرة حالات الإصابة بكوفيد-19 في شهري مارس وأبريل من هذا العام 2021. فضلاً عن إدراكنا التام لمدى تأخر عملية طرح اللقاحات، وأن فعالية بعض اللقاحات المتاحة حالياً غير كافية لمجابهة أنواع معينة من الفيروس. ونتيجة لذلك، فإننا لا نزال نقدر توقعات تتماشى بقدر كبير مع التوقعات السابقة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بمعدل نمو 4.2%) التي تفيد بأن الناتج المحلي الإجمالي المفترض لن يصل إلى مستويات عام 2019 إلا بحلول نهاية عام 2021. كذلك يفترض توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي، وأن توافر اللقاحات ومناعة القطيع سيمكنان من استمرار وتيرة الانتعاش مصحوبة بمخاطر ضئيلة لإجراءات الإغلاق (على سبيل المثال: عمليات إغلاق محدودة على المستوى الإقليمي أو في المدن أو فترات إغلاق أقصر أمداً)، كما تشير هذه الافتراضات إلى تراجع الطلب على النفط، إلى جانب بقاء وتيرة طرح اللقاحات في بعض الدول النامية.

كذلك من المتوقع أن يستغرق متوسط الانتعاش الاقتصادي السنوي للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا سيما تلك الموجودة في أوروبا، وكذلك الدول غير الأعضاء فيها في مناطق الشرق الأوسط وأوراسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقتاً أطول للتعافي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية. كما أن من المتوقع أن تقود آسيا عملية انتعاش الطلب الإقليمي على النفط في عام 2021، بينما من المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية أكبر معدل نمو بين جميع الدول المنفردة بحوالي 1.15 مليون برميل في اليوم. وقد كان بلغ متوسط الطلب الصيني في عام 2020 نحو 13.5 مليون برميل في اليوم، بينما بلغ في الربع الرابع من ذات العام حوالي 15.6 مليون برميل يوميًا، ولعل ذلك كان نتيجة لقيام الحكومة بتخفيف وطأة القيود المفروضة على حصص الاستيراد لمصافي تكرير النفط التجارية والمصافي الصغيرة الحجم المسماة "بأباريق الشاي". لذلك نتوقع عودة الطلب الصيني إلى مستوياته الطبيعية في الربع الأول من عام 2021 عند حوالي 14.9 مليون برميل في اليوم و14.6 مليون برميل في الربع الثاني، ومن المتوقع أن يذهب أكثر من 1.4 مليون برميل في اليوم من هذا الطلب إلى المخزونات في الربع الأول من عام 2021، لكننا نرى أن الطلب الصيني سيستقر في الربع الثاني مع استمرار تراكم المخزونات.

الملخص

إلا أن هذه التوقعات تظل مرهونة بدرجة كبيرة بمدى نجاح تدابير احتواء الفيروس إضافة لاستمرار برامج التحفيز الاقتصادي، مع افتراضنا بأنه ستم السيطرة الكاملة على الوباء (بما فيه المتغيرات الجديدة المتعلقة بالفيروس) إلى حد ما بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2021 من دون حدوث أي موجات كبيرة أخرى من العدوى. ونتوقع أن يشهد الربع الثاني من ذات العام نموًا كبيرًا في معدل الطلب الفصلي المقارن ليلبلغ 1.9 مليون برميل في اليوم، مما يعتبر تحسناً كبيراً مقارنة بمعدل الربع الأول من العام. وعلى الرغم من أن تقديرات الربع الثاني من عام 2021 البالغة 95.8 مليون برميل في اليوم لا تزال أقل من مستويات عام 2019، إلا أنها لا تزال أعلى بمقدار 10 مليون برميل في اليوم (على أساس سنوي) من مستويات عمق الأزمة في عام 2020 عندما تراجع الطلب العالمي بسبب إجراءات الإغلاق التي فرضت حينها.

ستكون النقاط البارزة للطلب في هذا الربع كما يلي:

ستتمثل العوامل المحركة للنمو الكبير للطلب في هذا الربع في استمرار الانتعاش الاقتصادي وأنماط الاستهلاك الموسمية، ونتوقع أن يأتي النمو الفصلي الأكثر أهمية من الولايات المتحدة الأمريكية التي تليها منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة النمو الموسمي للمملكة العربية السعودية. إذ نتوقع نموًا بحوالي 800 ألف برميل في اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، و600 ألف برميل في اليوم في المملكة العربية السعودية. كذلك من المتوقع، أن تشهد جميع المناطق بصفة عامة نموًا ربع سنوي في الربع الثاني من عام 2021، باستثناء آسيا، التي نتوقع تراجع الطلب فيها بنحو 400 ألف برميل في اليوم، ونتوقع أن تقود الصين عمليات الانخفاض هذه، حيث أدى تشبع مخزونها إلى تراجع معدلات طلبها على النفط. كما نتوقع أن يأتي ثاني أعلى انخفاض في الطلب من كوريا الجنوبية تماشيًا مع مستويات طلبها الموسمية الطبيعية.

كذلك إن من المتوقع نمو إجمالي المعروض من النفط العالمي في عام 2021 بمقدار مليون برميل في اليوم بالتزامن مع انتعاش أقوى في عام 2022 قدره 3.4 مليون برميل في اليوم (400 ألف برميل في اليوم أعلى من معدلات توقعاتنا السابقة في شهر يناير عام 2021). ونتوقع أن يتحمل أعضاء تحالف أوبك (أوبك بلس) القسط الأكبر من عمليات انتعاش العرض في عام 2021، إذ إن زيادة العرض لن تكون مدفوعة بالمشاريع الجديدة، وإنما من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية. ومن جانب آخر، وافق الاجتماع الوزاري الخامس عشر لأوبك والدول غير الأعضاء فيها، الذي عقد في شهر أبريل عام 2021 على زيادة الإنتاج بما لا يتجاوز 500 ألف برميل في اليوم مع تعديلات أولية لشهر مايو ويونيو ويوليو 2021 المحددة بمقدار 350 ألف برميل في اليوم، و450 ألف برميل في اليوم على التوالي. كما يتوقع فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) نمو إنتاج تحالف أوبك لجميع السوائل لهذا الربع بحوالي 700 ألف برميل في اليوم، وحوالي 1.4 مليون برميل في اليوم في الربع الثالث من عام 2021، بما في ذلك التخفيض المقرر في عمليات خفض الطوعية الإضافية للمملكة العربية السعودية (استنادًا إلى الافتراض بأن أهداف تحالف أوبك لشهر يوليو لا تزال سارية طوال الربع الثالث من عام 2021). ومن المتوقع أن يحذو مسار تخفيف الإنتاج نفس مساره في الربع الرابع من عام 2021 بحوالي 500 ألف برميل في اليوم قبل أن يتوقف في الربع الأول من عام 2022. كذلك نتوقع أن ينعكس هذا بصورة مؤقتة، نظرًا لتقليل موسم الشتاء من نمو الطلب، وتركيز أعضاء تحالف أوبك على الحفاظ على العجز في المخزون ليصل إلى "مستوياته العادية" المتمثلة في متوسط مستويات خمس سنوات قبل الجائحة.

المُلخَص

رغم أن الفترة المقبلة تحمل إمكانية للإنتاج الإضافي، إلا أن النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل بطاقة بديلة رئيسة للانتعاش المحتمل ويضيف قدرًا كبيرًا من عدم اليقين بشأن توقعات العرض. غير أن من المتوقع استمرار تراجع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 بمقدار 220 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي، ونتوقع نموًا لعام 2022 يتراوح ما بين 700 - 800 ألف برميل في اليوم. إلا أن هذه التوقعات تتوقف على مدى استمرار انتعاش عمليات الحفر من أجل معالجة معدلات التراجع الراهنة وفصل الشتاء القارس الحالي في ولاية تكساس.

كذلك تشير اتجاهات العرض والطلب هذه إلى متوسط سحب عالمي من المخزونات العالمية في عام 2021 قدره 1.1 مليون برميل في اليوم، وآخر في عام 2022 بمعدل 800 ألف برميل في اليوم، ويأتي هذا بالتزامن مع حدوث انخفاضات فصلية للأربع الثمانية القادمة تتراوح ما بين 0.1 - 1.9 مليون برميل في اليوم. كما نلاحظ مجددًا أن توقعات التوازن الحالية لعام 2021 تفترض أن أعضاء تحالف أوبك سيزيدون الإنتاج بمعدل تدريجي، إضافة إلى أن برامج التطعيم باللقاحات ستتيح المزيد من الانتعاش الاقتصادي، مع إمكانية التحكم في انتشار السلالة الجديدة لكوفيد-19 بحلول نهاية الربع الثاني من عام 2021 مع عدم ظهور موجات رئيسة جديدة من الفيروس بعد الربع الثاني من عام 2021.

نفترض استنادًا إلى الاختلالات المتوقعة في عام 2021، أن تحالف أوبك قد يواجهون بعض التحديات خلال الأرباع الثمانية المقبلة، لا سيما وأن موسم شتاء 2022/2021 يرافقه خطر توفير فائض نفطي بسبب تراجع الطلب الموسمي والانتعاش المتواضع للإمدادات الواردة من الدول خارج تحالف أوبك، مما قد يستلزم تحالف أوبك في الربع الأول من عام 2022 إجراء خفض مؤقت قدره 500 ألف برميل في اليوم للحفاظ على استقرار الأسعار وعمليات السحب. أيضا يمكن للسوق - بافتراض إجراء هذا التعديل الطفيف - أن تحافظ على عجز يبلغ حوالي 100 ألف برميل في اليوم من الربع الأول لعام 2021 حتى الربع الثاني من عام 2022. ويمكن أن يؤدي التيسير البطيء والمُقاس على مدار الأرباع الأربعة القادمة إلى المحافظة على استقرار السوق وستشهد قدرة أكبر على زيادة الإنتاج اعتبارًا من صيف عام 2022. وقد يمنح احتمال استمرار عمليات السحب من المخزونات إلى ما بعد منتصف عام 2022 الدول الأعضاء في تحالف أوبك مجالًا أكبر لزيادة الإنتاج في وقت لاحق في فترة التنبؤ دون تعريض الأسعار للخطر. وكما هو الحال دائمًا، ستكون معدلات الامتثال لتحالف أوبك عاملًا هامًا يدفع الإنتاج إذا تحسنت الأسعار واختبرت الحقائق المالية عزيمة بعض الدول الأعضاء.

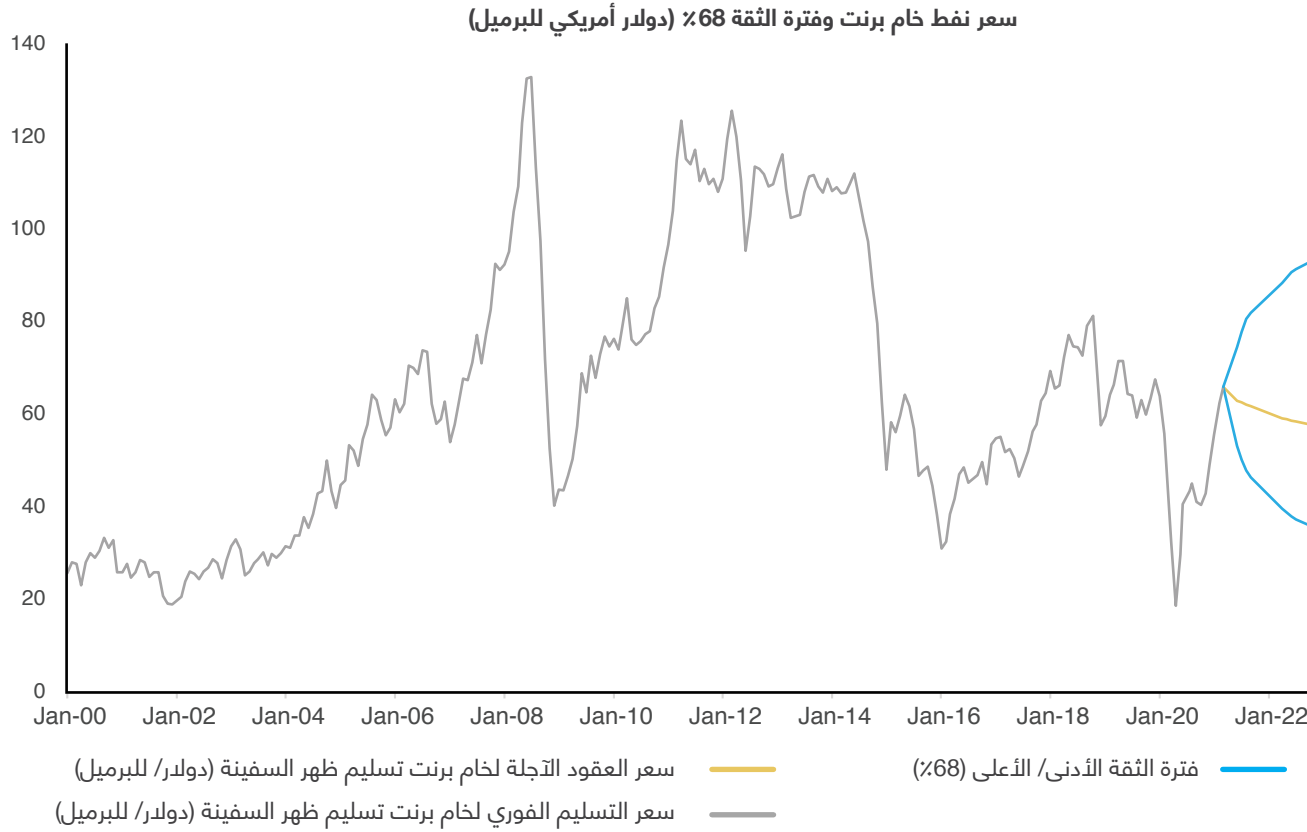
كما نتوقع في ظل هذه الافتراضات، انخفاض مستويات المخزونات المستهدفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار 56 مليون برميل في اليوم، وأن تصل في عام 2021 إلى 4579 مليون برميل في اليوم، وترتفع في عام 2022 بمقدار 36 مليون برميل في اليوم. نتوقع أيضًا وصول مستويات المخزونات الفعلية في عام 2021 إلى 4664 مليون برميل في اليوم، وحدث المزيد من الانخفاض في عام 2022 بمقدار 108 مليون برميل في اليوم، وتراجعها إلى ما دون المستويات المستهدفة بحلول الربع الأول من عام 2022، مما يخلق بيئة مواتية لتحقيق استقرار الأسعار.

ملحوظة: على الرغم من استخدام قوائم مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمؤشر - التي يفترض أن تبلغ مستويات متوسط الخمس سنوات - إلا أنها لا تعكس صورة شاملة للمخزونات العالمية. غير أن هذا المؤشر لا يعكس في حد ذاته ماهية دور تحالف أوبك في المساعدة على إدارة هذه المخزونات.

النمو	2022	النمو	2021	النمو	2020	2019	
الطلب	99.4	4.30	96.3	-7.51	92.0	99.5	
العرض	98.6	1.03	95.2	-6.45	94.2	100.6	
Δ	-0.8		-1.1		2.2	1.2	

ملخص الأسعار

استخلصت فترات الثقة من الأسعار السائدة في سوق الخيارات ومنحنى العقود الآجلة، التي تمثل وجهات نظر مجموعة كبيرة من المتعاملين في السوق مثل المضاربين والمنتجين، ومصافي التكرير، وشركات الطيران، وغيرهم.



المصدر: حسابات كابسارك استنادا على بيانات NYMEX ومجموعة CME وFINCAD، أبريل 2021م.

دولار/ للبرميل	الربع الثاني لعام 2021	الربع الثالث لعام 2021	الربع الرابع لعام 2021	الربع الأول 2022م	الربع الثاني لعام 2022	الربع الثالث لعام 2022	الربع الرابع لعام 2022	الربع الأول لعام 2023
العقود الآجلة	62.74 دولار	61.91 دولار	60.63 دولار	59.52 دولار	58.67 دولار	58.19 دولار	57.16 دولار	56.26 دولار
فترة الثقة 50%	70 – 55 دولار	72 – 53 دولار	75 – 49 دولار	77 – 46 دولار	78 – 44 دولار	78 – 42 دولار	79 – 40 دولار	82 – 38 دولار
فترة الثقة 68%	74 – 53 دولار	80 – 48 دولار	84 – 44 دولار	86 – 41 دولار	89 – 38 دولار	91 – 37 دولار	93 – 35 دولار	99 – 32 دولار
فترة الثقة 95%	87 – 45 دولار	102 – 37 دولار	115 – 32 دولار	125 – 28 دولار	134 – 26 دولار	141 – 24 دولار	151 – 21 دولار	172 – 18 دولار

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

تفترض تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) من أجل التوصل إلى فهم أفضل لما ينبغي توقعه في عام 2021، أن تحالف أوبك يسعى إلى الحفاظ على معدل عجز متواضع خلال الربع الثمانية المقبلة. ولقد تمحورت المراجعات الرئيسية لتوقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) منذ شهر يناير 2021 حول حالات الإغلاق المتجددة التي لم يتم أخذها في الحسبان في الافتراضات السابقة. فيما عادت إلى دائرة الضوء مجدداً في الأشهر القليلة الماضية، تقارير إخبارية تتحدث عن تدابير الإغلاق المطولة وارتفاع أعداد حالات الإصابة بكوفيد-19 في الدول الرئيسية التي بلا شك تطلبت تعديل توقعاتنا وفقاً لها. ومما يزيد من تفاقم هذه الأمور التأخر في إطلاق اللقاحات في كل من دول الاتحاد الأوروبي والدول النامية، وتدني فعالية بعض اللقاحات ضد السلالات الجديدة المتحورة من الفيروس. وبالتالي، فإن هنالك توقع معقول بإجراء المزيد من مراجعات خفض التوقعات الاقتصادية لهذا العام إذا ما استمرت تدابير الإغلاق لفترات طويلة أو بطء وتيرة طرح اللقاحات، مما قد يؤدي إلى حدوث موجات ثالثة في العديد من الدول. ومع ذلك، فإن مفاد الإجماع السائد بين جميع المتكهنين أن عام 2021 سيكون أفضل بكثير من الناحية الاقتصادية مقارنة بعام 2020، وأنه سيشهد نموًا كبيرًا في الاقتصاد والطلب على النفط. لذا فإننا واستناداً إلى هذا الرأي السائد في السوق، نتمسك بافتراضنا الحالي الذي مفاده أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيصل بحلول نهاية عام 2021 إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

يبدو أن الدول النامية تقود انتعاش الطلب على النفط، في حين أن العديد من الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لن تصل إلى مستويات الطلب على النفط قبل جائحة كوفيد-19 إلا في عام 2022. ويتجاوز هذا الاتجاه دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تأثرت الدول الهيدروكربونية والدول ذات الاقتصادات الموجهة نحو الخدمات تأثراً سلبياً بتباطؤ وتيرة الانتعاش. كما أن انخفاض الطلب وتراجع العائدات النفطية مسؤولان عن التأثير على المنتجين، إلا أن الاقتصادات الموجهة نحو الخدمات تتشكل بنحو مباشر وبقدر أكبر بسبب العودة البطيئة لحركة السفر وحرية الحركة. بل حتى في ظل وجود السياسات المالية والنقدية الداعمة، فإن اختلاف الهياكل الاقتصادية سيؤدي إلى مستويات انتعاش متفاوتة بين الدول. في حين يصعب حصر جميع المتغيرات في توقع واحد، إلا أن بإمكان الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في السوق تحسين الوضع الاقتصادي بقدر كبير بالتزامن مع استمرار برامج الدعم عبر برامج حزم التحفيز وإدارة القضايا الجيوسياسية ووضع أهداف واضحة طويلة الأجل.

قد تتغير توقعاتنا بدرجة ملحوظة، حيث أثبتت السلالات المتحورة الجديدة لكوفيد-19 أنها أشد عدوى مما كان متوقعاً، ونلاحظ كما أوردنا في إصدارتنا السابقة، أن "من شأن التحويلات الإضافية للفيروس أن تجعل اللقاحات الحالية أقل فعالية - فإذا حدث هذا السيناريو لا قدر الله - فإننا سنواجه موجة أخرى من تدابير الحجر الصحي، مما قد يستلزم تحالف أوبك الإبقاء على التخفيضات المقررة لفترة

أطول أمداً". وهذا بالضبط ما حدث! وفي الواقع، ونظرًا للمراجعات التي أجريت مؤخراً على توقعاتنا لنمو الطلب على النفط، التي تعكس تدابير الإغلاق الأخيرة، أضف إلى ذلك أن العديد من الاقتصادات الآسيوية الناشئة قد أظهرت بالفعل بعضاً من انتعاش الطلب على النفط خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2020، فإننا نتوقع ازدياد الطلب الإجمالي في عام 2020 بمقدار 200 ألف برميل في اليوم، ونتيجة لذلك، تحول منحى الطلب في عام 2021 إلى الارتفاع. ومع ذلك، فإننا قمنا بمراجعة توقعاتنا لعام 2021 بخفضها (40- ألف برميل في اليوم) ولعام 2022 (300- ألف برميل في اليوم). ومن ثم، فليس من المتوقع أن يصل الطلب هذا العام إلى مستويات عام 2019، سواء حدثت موجة ثالثة من المرض في دول متعددة في هذا العام أم لم تحدث.

كانت افتراضات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للعام الماضي أكثر تفاؤلاً، إذ توقعنا استئناف الرحلات الجوية بحلول الربع الرابع من عام 2020. إلا أن هذا لم يحدث حتى الآن، مما يشير إلى تباطؤ وتيرة الانتعاش، لا سيما في قطاع الخدمات، متمثلاً في الإنفاق الاستهلاكي التقديري والسفر.

- كما توقع صندوق النقد الدولي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020 بنسبة 3.3٪، مقارنة بنموه في عام 2019 بنسبة 2.8٪، كما يذكر التقرير أيضاً: "نتوقع أن يبلغ النمو العالمي في عام 2021 معدل 6٪ وأن يتراجع في عام 2022 إلى 4.4٪، بينما تكون التوقعات لعامي 2021 و2022 أقوى مما كانت

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

عليه في التوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة في شهر أكتوبر 2020، وتعكس المراجعة التصاعدية الدعم المالي الإضافي في عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة، والانتعاش المتوقع نتيجة للقاحات في النصف الثاني من عام 2021، واستمرار تكيف النشاط الاقتصادي مع الحد من تنقل المواطنين. ويحيط قدر كبير من عدم اليقين بهذه التوقعات ذات الصلة بمسار الوباء، ومدى فعالية دعم السياسات لتوفير جسر للتطبيع المدعوم باستخدام اللقاحات، وتطور الأوضاع المالية. وبالتالي، فإننا نتبنى افتراضًا أكثر تحفظًا فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي العالمي لعام 2021.

- أيضا من المتوقع أن تلعب برامج توزيع الحوافز المالية دورًا هامًا في دعم المستهلكين والشركات والنظام المصرفي على خلفية جائحة كوفيد-19، أضف إلى ذلك حالة عدم اليقين المحيطة بأسعار الفائدة السلبية أو المنخفضة أو قصيرة الأجل في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهناك مؤشر على حدوث انتعاش متواضع.

- كان من المتوقع أن يسود الهدوء التوترات الجيوسياسية على العديد من الجبهات، حيث تتوقع إيران تخفيفا للعقوبات المفروضة عليها، بينما تتوقع الصين استئناف محادثاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مع وجود طابع أكثر دبلوماسية في علاقاتها مع جميع

الدول. إلا أن هذا لم يحدث حتى الآن، ونتوقع حدوث تطورات تدريجية، ولكن بوتيرة بطيئة.

أما فيما يتعلق بجانب العرض، فقد ظلت مستويات امتثال تحالف أوبك مرتفعة، ورغم أن السوق لا تزال غير مستقرة، إلا أنها تعد أقل تقلبًا مما كانت عليه في وقت سابق من العام. ولم يحدث الانتعاش على شكل حرف "V" الذي طال انتظاره في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يزال النفط الصخري يواجه أزمة مالية مع تسارع الصعوبات المالية المصحوبة بالاضطرابات المناخية الأخيرة.

من جانب آخر، فإن من المتوقع ازدياد العرض العالمي في الربع الثاني من عام 2021 بوتيرة أسرع من الربع الأول بحوالي مليون برميل في اليوم، مدفوعة بدرجة كبيرة من المملكة العربية السعودية وتحالف أوبك الذين يعملون على التخفيف الجزئي من مستهدفات الإنتاج الطوعي والجماعي. ومن المتوقع أن يمثل إنتاج دول أعضاء تحالف أوبك ما يقرب من ثلثي نمو الإنتاج في هذا الربع. ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض العام في الاستثمارات وعمليات الحفر إلى استقرار وتراجع إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية في عام 2021، قبل أن يعاود الانتعاش في أوائل عام 2022، ولا تزال معدلات الانخفاض الشديد في الإنتاج تشكل عقبة أمام الانتعاش القوي. وعلى الرغم من التراجع القصير الذي حدث مؤخرًا في أنشطة الحفر بسبب الأحوال الجوية، إلا أن من المتوقع أن يشهد إنتاج النفط الصخري في الولايات

المتحدة الأمريكية استقرارا ملحوظا وأن يبدأ في الارتفاع بشكل طفيف خلال الفترة المتبقية من عام 2021 (رغم أن هذا الإنتاج لا يزال يُظهر متوسط انخفاض سنوي في عام 2021)، قبل أن يعاود الانتعاش مجددا في عام 2022. الجدير بالذكر هنا، أن بيانات شهر مارس المنصرم قد غيرت توقعاتنا لأنها تبين مسار الإنتاج الحقيقي في أعقاب الاضطرابات الجوية في أنشطة الحفر الأمريكية في وقت سابق من هذا العام، وقد يسمح تحسّن التسعير بتحقيق انتعاش ملحوظ في أنشطة الحفر والإنتاج بدرجة أكثر حدة من المتوقع.

كذلك جعلت التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة توقعات العرض أمرا أكثر تعقيدًا، فضلا عن أن الأهداف طويلة الأجل والتأثيرات قصيرة الأجل المترتبة على سياسات إدارة الرئيس الأمريكي الجديد بايدن الرامية إلى تسريع وتيرة انتقال الطاقة بموجب "الصفقة الخضراء الجديدة على الصعيد العالمي للتنمية المستدامة" (على رأس السياسات المماثلة في الدول الأخرى) جعلت من التامن افتراض أن المستثمرين قد لا يكونون متفائلين إلى هذا الحد بشأن الأرباح المستقبلية لقطاع النفط. مما يقدر يشكل مشكلة أكبر لشركات النفط الدولية (IOCs)، أما إذا تجاوز الطلب على النفط الجهود الرامية إلى التخفيف من استخدامه، فيمكن أن يكون هذا أمرا مفيدا لشركات النفط الوطنية (NOCs) على المدى الطويل.

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

غير أن احتمال حدوث ذلك لا يزال قائماً عندما تظل الطاقة الاحتياطية عند مستويات عالية، كما أن الطلب يتوقف على مدى تطور الفيروس من عدمه.

تعتبر توقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للعرض والطلب بمثابة متوسط لكل فصل سنوي ولا تأخذ في الحسبان التقلبات قصيرة الأجل. وستظل بطبيعة الحال، التغييرات الفعلية في العرض والطلب متقلبة على ضوء الاستجابات لوباء كوفيد-19 ومدتها، كما قد تشمل التحديات الأخرى تخفيضات غير متوقعة في الإمدادات النفطية بسبب الأعاصير، وامتنال تحالف أوبك والاضطرابات في الدول النامية، وغيرها من الأمور الأخرى.

العرض، مما يؤدي إلى تقلبات تدريجية في الأسعار مصحوبة بقدر أقل من التقلب. كذلك قد تشهد الأسعار المزيد من الضغوط المتجهة نحو الانخفاض إذا أخفقت الجهود الرامية إلى الحد من انتشار العدوى، أو أخفق أعضاء تحالف أوبك في تخفيف تخفيضاتهم بوتيرة سريعة (أو إذا تضاعف الانضباط في الالتزام بها). كما أن فصل الشتاء القادم يعد من الأمور الجديرة بالملاحظة والانتباه في سوق النفط، إذ قد يكون من الضروري لتحالف أوبك إجراء خفض مؤقت في الربع الأول من عام 2022 بمقدار 500 ألف برميل في اليوم (بعد حدوث زيادة مفترضة في الربع الرابع من عام 2021) للحفاظ على عجز العرض. وكما هو الحال دائماً، فإن وجود المخزونات الوفيرة الكافية يمكن أن يعمل على التخفيف من وطأة التقلبات. بينما يبدو من غير المحتمل في ظل انخفاض المخزونات العالمية، أن يهدد التخزين مجدداً بالوصول إلى مستويات السعة التاريخية كما حدث في العام الماضي.

نتوقع أن تكون ليبيا أكبر منتج بنمو متوقع بحوالي 900 ألف برميل في اليوم (يعزي ذلك بدرجة كبيرة إلى الانتعاش الذي شهدناه بالفعل)، تليها كندا (400 ألف برميل في اليوم)، وإيران (300 ألف برميل في اليوم) والنرويج (205 ألف برميل في اليوم). على الرغم من إعلان إيران أنها قد تضاعف إنتاجها إذا تم رفع العقوبات المفروضة عليها، إلا أن تصريحات الإدارة الأمريكية الحالية تشير إلى أن العملية هذه قد تستغرق وقتاً أطول مما كان متوقعا، كما تشير الزيادة في الشحنات المتجهة إلى وجهات مثل الصين إلى أن نمو الإنتاج لن يكون خطوة باتجاه التغيير، بل سيكون ميلاً تدريجياً.

نتوقع أن تكون مستويات المخزونات والطاقة الاحتياطية الفائضة العالية التي لا تزال مستمرة حتى عام 2021، كافية للتخفيف من أيّ صدمات "سلبية" قصيرة الأجل في

توقعات الطلب

اليوم، تليها دول أمريكا اللاتينية بحوالي 370 ألف برميل في اليوم، ومن ثم الدول الأفريقية الأعضاء بنحو 50 ألف برميل في اليوم.

من المتوقع من ناحية أخرى، أن تشهد كل من منطقتي الشرق الأوسط وأوراسيا انخفاضًا في الطلب في عام 2021 بمقدار يتراوح ما بين 40 و65 ألف برميل في اليوم على التوالي، وكما تمت مناقشته آنفاً، ووفقًا للتوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، فإننا نقدر أن تشهد الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية انتعاشاً أضعف من المناطق الأخرى، حيث يظل نموها الاقتصادي متناسباً مع صادراتها من المواد الهيدروكربونية. وعلى الرغم من أننا نفترض أن دولاً مثل المملكة العربية السعودية وروسيا ستقود نمو الطلب على النفط في هذه المناطق، عند 40 و105 ألف برميل في اليوم على التوالي، إلا أن من المتوقع أن تشهد الدول الأوروبية الآسيوية المتبقية انخفاضاً في الطلب. كما ستواجه منطقة الشرق الأوسط لداً سيما دولاً مثل إيران ولبنان، تباطؤاً اقتصادياً، مما سيعوق نمو الطلب في جميع أنحاء المنطقة.

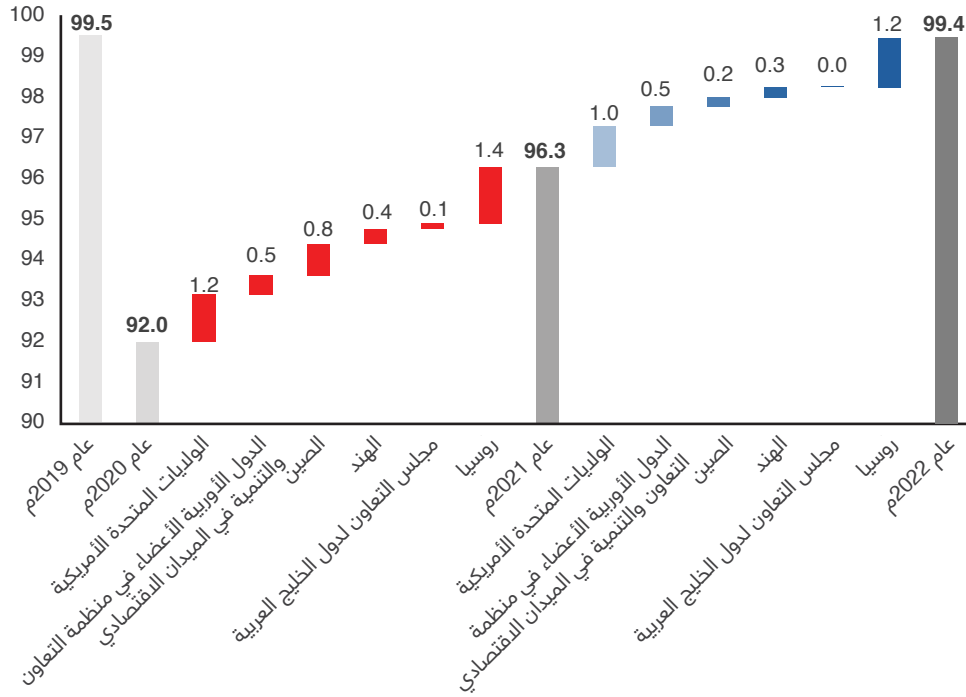
كذلك نفترض بالنسبة لعام 2022، أن تشهد جميع الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية نموًا في الطلب على النفط باستثناء اليابان ونيوزيلندا، فسينخفض الطلب فيهما بمقدار يتراوح ما بين 25 و90 ألف برميل في اليوم على التوالي. وتعزى الزيادة المتوقعة قصيرة الأجل في الطلب الياباني في عام 2021 جزئيًا بسبب استعداداتها لاستضافة الألعاب الأولمبية الصيفية. كما أننا نفترض أن يصل الطلب على النفط في دول المنظمة إلى مستوياته في عام 2019 بحلول النصف الثاني من عام 2022، وذلك بالتزامن مع قيام دول المنظمة في آسيا وأوقيانوسيا بزيادته بحلول بداية عام 2022. هذا على الرغم من توقعنا أن تحقق الدول الأوروبية أعضاء المنظمة نموًا إجماليًا للطلب يبلغ مليون برميل في اليوم في جميع أنحاء العالم، غير أننا لا نتوقع وصول مستويات الطلب في عامي 2021 و2022 إلى

من المتوقع أن يسجل نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2021 معدل 4.3 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي، وزيادته مجدداً في عام 2022 بمقدار 3.2 مليون برميل في اليوم. كذلك من المتوقع نمو الطلب العالمي الفصلي في الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 1.9 مليون برميل في اليوم، بعد انخفاض فصلي في الربع الأول من عام 2021 بنحو 1.6 مليون برميل في اليوم. ويعزى النمو المتوقع إلى تخفيف الإجراءات الصحية الاحترازية وانتعاش الاقتصادات في كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا، إضافة إلى تحسن الطلب الأمريكي بعد فصل الشتاء. كما تسارعت وتيرة انتشار اللقاحات بالإضافة إلى حلول الطقس الدافئ المعتدل في نصف الكرة الشمالي الذي أسهم أيضاً في هذا التقدم. وكما تمت مناقشته سابقاً، فإن نمو الطلب المتوقع لعام 2021 يأتي أقل من العديد من التوقعات، ويعزى ذلك أيضاً إلى التوقعات الأكثر حذراً الرامية إلى احتواء الفيروس وحركة التنقل والنمو الاقتصادي.

نتوقع أن تشهد دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نموًا مماثلًا في الطلب على النفط لهذا العام للدول غير الأعضاء في المنظمة، عند حوالي 2.06 مليون برميل في اليوم. كما أننا نقدر أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتحمل معظم نمو المنظمة، وهو ما يمثل 93% من نمو الدول أعضاء المنظمة في الأمريكتين و56% من إجمالي نمو دول المنظمة. والواقع، أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكثر الدول تضرراً من انكماش الطلب على النفط عام 2020، فإنها ستشهد أقوى انتعاش في الطلب. إذ ندرّ نمو الطلب في الدول الأمريكية أعضاء المنظمة بنحو 1.2 مليون برميل في اليوم، تليها دولها في أوروبا بنحو 490 ألف برميل في اليوم، ثم الدول أعضاء المنظمة في آسيا وأوقيانوسيا بمقدار 330 ألف برميل في اليوم. كذلك نفترض أن الدول غير الأعضاء في المنظمة ستشهد نموًا مشابهًا لإجمالي طلب المنظمة البالغ 2.24 مليون برميل في اليوم في عام 2021، وستمثل آسيا معظم نمو الطلب لعام 2021، تليها أمريكا اللاتينية وأفريقيا. كما أن من المتوقع نمو طلب دول آسيا غير الأعضاء في المنظمة بحوالي 1.93 مليون برميل في

توقعات الطلب

نمو الطلب العالمي السنوي على النفط (مليون برميل في اليوم) للفترة ما بين (2021 - 2022)



مستوياته لعام 2019. ولعل هذه التوقعات تعكس الانخفاضات الهيكلية في المنطقة في أعقاب اتجاهها نحو التنويع بمنأى عن الوقود الأحفوري وتعزيز معاييرها المتعلقة بكفاءة استهلاك الطاقة. إننا نلاحظ عند مقارنة توقعاتنا السابقة مع هذه التوقعات بوضوح أننا قد خفضنا توقعاتنا المتعلقة بنمو طلب الدول أعضاء المنظمة في أوروبا الشرقية.

كما نقدر أن يشهد نمو الطلب في الدول غير الأعضاء في المنظمة في عام 2022 نمواً بوتيرة أبطأ من الدول أعضاء المنظمة، بمعدل 1.4 مليون برميل في اليوم. ويعزي ذلك إلى أن من المتوقع أن يصل الطلب من معظم الدول غير الأعضاء في المنظمة إلى مستوياته في عام 2019 بحلول نهاية عام 2021 قبل عودته إلى مسارات نموه الطبيعية، وأن الطلب الآسيوي سيمثل حوالي 60% من هذا النمو.

المصدر: كابسارك، أبريل 2021م.

نلاحظ وفقاً للمراجعة الإحصائية لشركة بريتش بتروليوم (BP)، أن أكبر معدل نمو في الطلب على النفط على أساس سنوي تم تسجيله في عام 1973، كان عند 4.1 مليون برميل في اليوم. بينما نتوقع أن يكون النمو لعام 2021 عند 4.2 مليون برميل في اليوم. ومع ذلك، ستظل مستويات الطلب العالمي على النفط أقل من مستوياته في عام 2019.

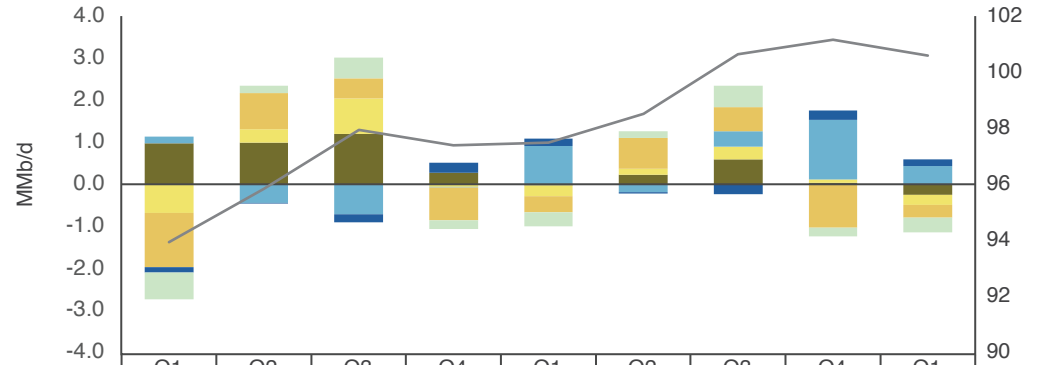
مستويات الطلب

من المتوقع أن تحتفظ الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية بحصتها من الطلب العالمي على النفط البالغة 53% في عام 2021 و52% في عام 2022، وأنها ستمثل أيضًا 52% من نمو الطلب في عام 2021، ولكنها ستمثل في عام 2022 معدل 44% فقط من هذا النمو.

كذلك ستواجه الأمريكيتين أكبر معدل تقلب فصلي في نمو الطلب على النفط في الفترة ما بين عامي 2021 و2022 الذي سيكون مدفوعًا بانتعاش الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية، بصرف النظر عن التغيرات الموسمية المعتادة في الطلب في منطقة الشرق الأوسط.

كما ستكون افتراضاتنا الحالية للطلب عرضة لحدوث تغييرات كبيرة - اعتمادًا على تأثير لقاحات كوفيد-19 ومدى سرعة توزيعها - على انتعاش النشاط الاقتصادي وأنشطة النقل. مما سيستلزم إجراء المزيد من المراجعات لهذه الافتراضات مع تقدمنا خلال الربع الثاني من عام 2021، لا سيما بالنسبة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

نمو الطلب الإقليمي على النفط خلال الفصلين الأولين من عامي 2021 و2023 (مليون برميل في اليوم)



Region	Q1 2021	Q2 2021	Q3 2021	Q4 2021	Q1 2022	Q2 2022	Q3 2022	Q4 2022	Q1 2023
Eurasia	-0.6	0.2	0.5	-0.2	-0.3	0.2	0.5	-0.2	-0.4
Africa	-0.1	0.0	-0.2	0.2	0.2	0.0	-0.2	0.2	0.1
Middle East	-1.3	0.9	0.5	-0.8	-0.4	0.7	0.6	-1.0	-0.3
Asia-Oceania	0.2	-0.4	-0.7	0.0	0.9	-0.2	0.4	1.4	0.4
Europe	-0.7	0.3	0.9	-0.1	-0.2	0.1	0.3	0.1	-0.2
Americas	1.0	1.0	1.2	0.3	0.0	0.2	0.6	0.0	-0.3
Global demand	93.9	95.8	98.0	97.4	97.5	98.5	100.6	101.2	100.6

2020	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
46.2	40.2	43.3	43.2	43.2	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
48.1	45.7	49.0	52.4	48.8	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
94.3	85.8	92.2	95.5	92.0	الطلب العالمي

2021	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
43.4	44.5	46.5	46.7	45.3	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
50.5	51.4	51.5	50.7	51.0	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
93.9	95.8	98.0	97.4	96.3	الطلب العالمي

2022	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
47.2	46.4	47.3	48.0	47.2	الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
51.1	52.4	52.7	52.4	52.3	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
98.3	98.9	100.4	100.7	99.6	الطلب العالمي

2023	الربع الأول	
46.8		الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
50.7		الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
97.5		الطلب العالمي

الولايات المتحدة الأمريكية

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1
U.S.	18.3	18.7	19.1	19.7	19.9	19.4	20.2	20.3	20.7	20.7	20.5	20.6

الفترة ما بين 2021 - 2022م

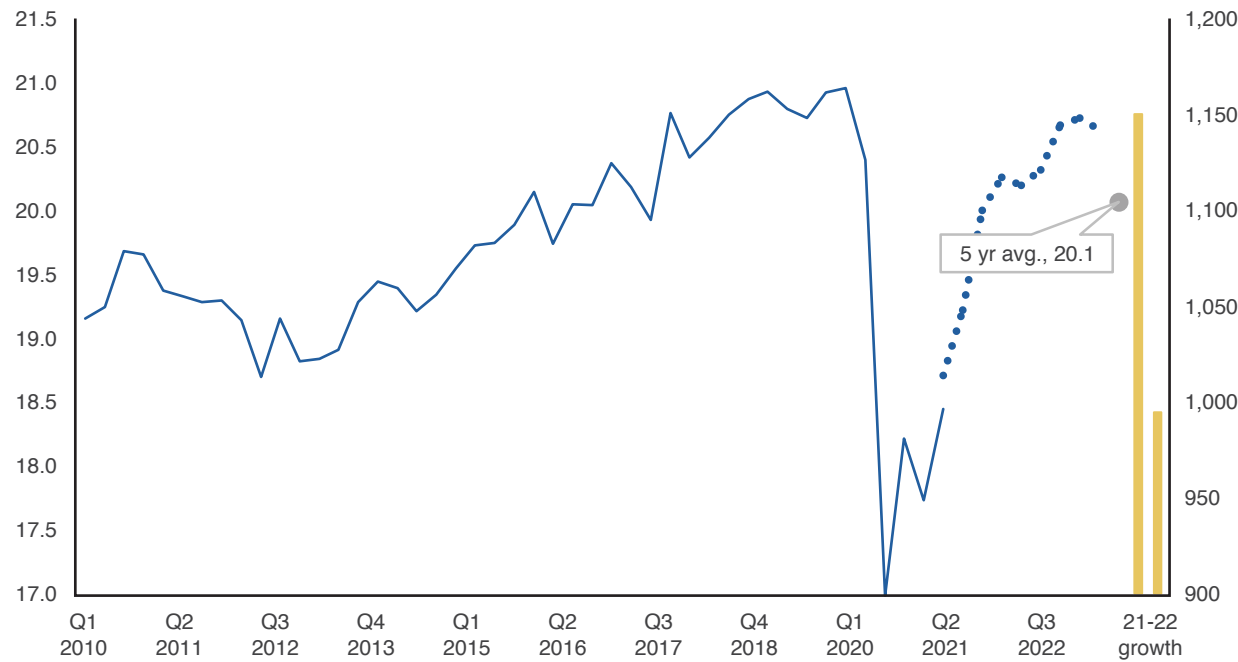
كما أن من المتوقع أن يشهد الطلب على البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 نموا قويا (530 ألف برميل في اليوم)، يليه زيت الغاز أو الديزل (230 ألف برميل في اليوم)، وغاز البترول المسال (130 ألف برميل في اليوم) وأنواع الوقود الثقيل الأخرى، وإن كان ذلك بقدر محدود للغاية.

من المتوقع نمو الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 بنحو 1.2 مليون برميل في اليوم، واستمرار نموه في عام 2022 بمقدار مليون برميل في اليوم، مع بقائه دون مستوياته في عام 2019. ويرتبط هذا الانتعاش الاقتصادي بالتقارير الأخيرة عن تحسن الاقتصاد فضلا عن تقديرات انتعاش الناتج المحلي الإجمالي القوي وتحسن معدلات البطالة. وعلى هذا النحو، قام فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بمراجعة نمو الطلب الأمريكي بمقدار 300 ألف برميل في اليوم، ونفترض أنها ستشهد كذلك انتعاشا بأسرع ما يمكن في عام 2021، مثلما كانت أنواع وقود النقل الأشد تضررا في عام 2020.

الولايات المتحدة الأمريكية

الربع الثاني لعام 2021

انحسار وارتفاع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، مليون برميل في اليوم في الفترة (2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، أبريل 2021م.

نتوقع أن تؤدي نهاية فصل الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدوث نمو فصلي كبير يبلغ حوالي 700 ألف برميل في اليوم، وذلك بالتزامن مع بداية موسم القيادة المؤدي إلى زيادة الطلب على البنزين بمقدار 700 ألف برميل في اليوم. كما نتوقع أن يقلل الطقس المعتدل من الطلب على غاز البترول المسال وزيت الوقود بمقدار 200 و100 ألف برميل في اليوم على التوالي، ونتوقع أيضا نمو الطلب على النافتا ووقود الطائرات بمعدل بطيء، ولكن بثبات بحوالي 100 ألف برميل في اليوم.

الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1
OECD Europe	13.1	13.0	13.3	14.1	14.1	13.6	13.8	14.0	14.3	14.3	14.1	14.1

الفترة ما بين 2021 - 2022م

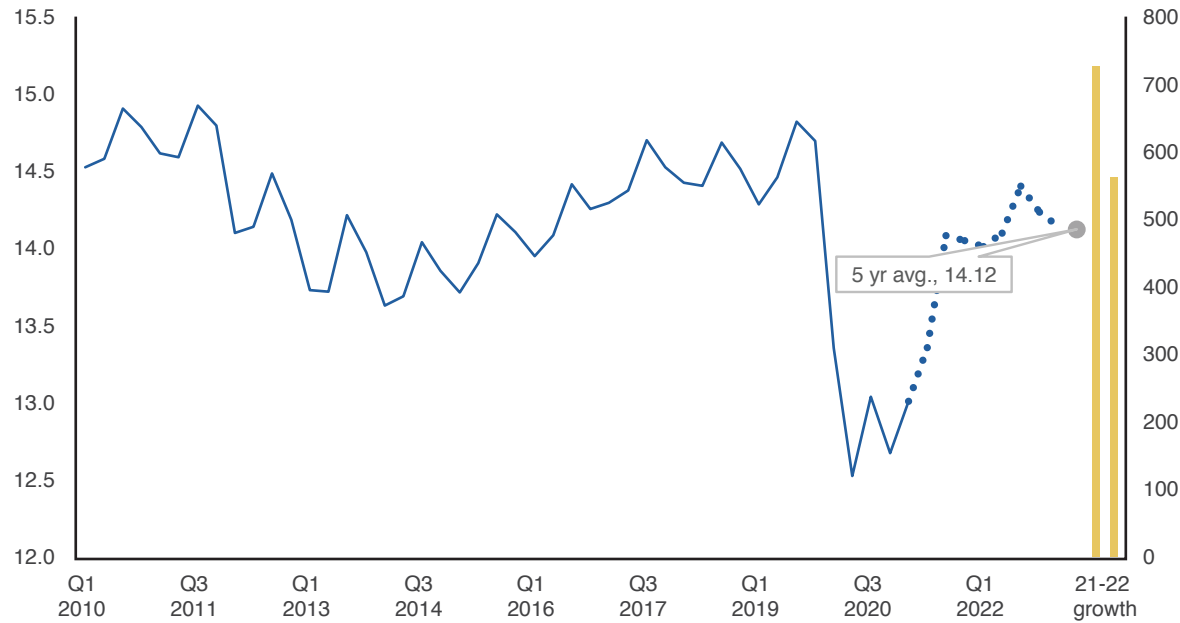
من المتوقع نمو الطلب على النفط في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في عام 2021 بمقدار 490 ألف برميل وبنحو 480 ألف برميل في اليوم في عام 2022، كما أن من المتوقع انتعاش الطلب في الاتحاد الأوروبي - على غرار الولايات المتحدة الأمريكية - ولكنه لن يسترد كل طلبه المفقود اعتبارًا من عام 2020. ومع ذلك، تفترض تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) أن الطلب من هذه المنطقة قد بلغ ذروته، على عكس نظرائها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتتوقع هذه التنبؤات ركود اتجاه الطلب أو نزوعه نحو الانخفاض في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية بعد عام 2023. غير أن توقعات هذا الإصدار بالنسبة للدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة تشمل بعض عمليات الخفض الكبيرة مقارنة بتوقعاتنا السابقة نظرا للأسباب التالية:

1. فرض دول أوروبا الغربية عمليات إغلاق كبيرة مجددا في الربع الأول التي من المتوقع أن يتم تمديدها إلى الربع الثاني من عام 2021.
 2. تتأثر الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في أوروبا الشرقية بجيرانها الغربيين بشكل غير متناسب، مما يؤدي إلى إعاقة انتعاشها الاقتصادي بوتيرة أبطأ مما كان يُفترض سابقًا.
- كما نتوقع استئناف أنشطة النقل في عام 2021 التي يقودها نمو الطلب على الديزل بمقدار 230 ألف برميل في اليوم (47% من إجمالي النمو) نظرا لاعتماد كثير من أساطيل النقل الأوروبية على هذا النوع من الوقود. ومن المتوقع ارتفاع الطلب على البنزين بمقدار 60 ألف برميل في اليوم، يليه الوقود الثقيل عند حوالي 50 ألف برميل في اليوم.

الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

تراجع وارتفاع النمو في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
(تراجع بمليين البراميل في اليوم ونمو بآلاف البراميل في اليوم، في الفترة 2021 - 2022)

الربع الثاني لعام 2021



الصين

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1
China	13.5	14.9	14.6	14.0	13.6	14.3	14.0	14.5	14.5	15.0	14.5	14.8

الفترة ما بين 2021 - 2022م

أيضا نتوقع نمو الطلب الصيني على النفط في هذا العام بحوالي 770 ألف برميل في اليوم، وأن يأتي أكثر من نصف (50%) هذا النمو من وقود النقل، ونتوقع أن يصل نمو الديزل إلى 200 ألف برميل في اليوم، والبنزين إلى حوالي 180 ألف برميل في اليوم، بينما من المتوقع أن تزيد رحلات الطيران الداخلية من الطلب على وقود الطائرات بحوالي 50 ألف برميل في اليوم.

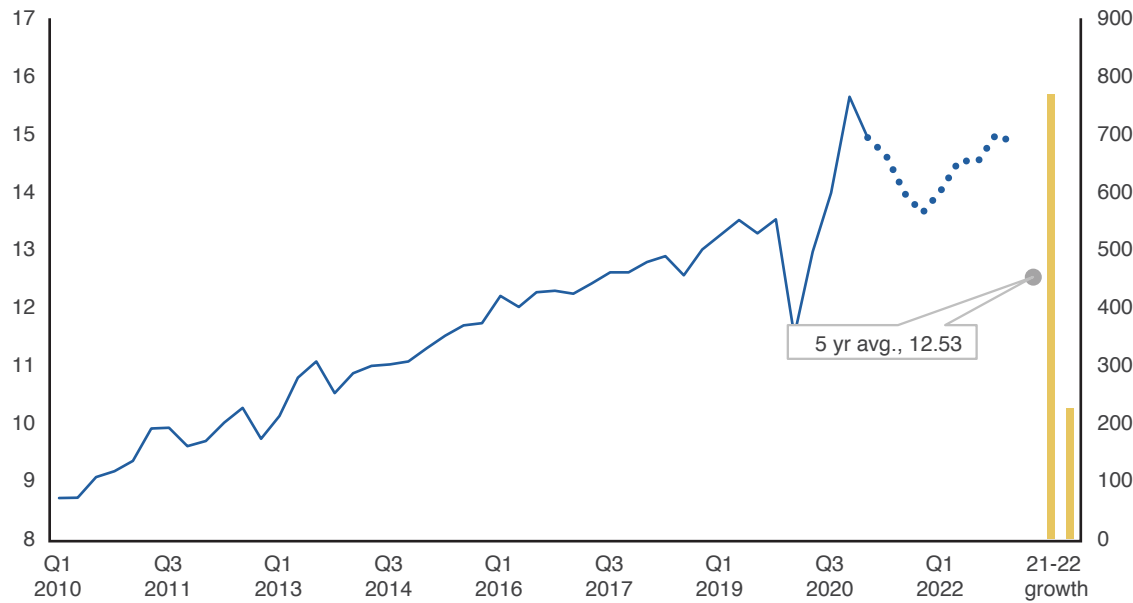
نتوقع أن تكون الصين الدولة الرئيسة الوحيدة التي شهدت مستويات طلب مستقرة أو حتى متزايدة في عام 2020، رغم أنها كانت أول دولة تأثرت بالفيروس في عام 2020 وواحدة من أوائل الدول التي خاضت معركة التعافي منه. أضيف إلى ذلك تدابير الحجر الصحي الفعالة وقدرتها على تخزين كميات كبيرة من النفط في عام 2020، ويمكننا أن نتوقع مستويات طلب مرنة في عامي 2021 و2022. ومع ذلك، فإننا نتوقع نموًا متواضعًا للطلب الصيني في عام 2022 بنحو 250 ألف برميل في اليوم، ويأتي ذلك على خلفية استخدام الصين لقدر كبير من مخزونها المتراكمة عند ارتفاع الأسعار، فضلًا عن التغييرات الهيكلية التي حدثت لخفض معدلات استهلاكها من النفط.

كذلك نتوقع أن يؤدي توسيع الطاقة التكريرية في بعض المدن الصينية مثل (ليانيونغانغ وداليان وزهانزو) إلى دفع عجلة النمو في عام 2021. كما نتوقع - رغم الارتفاع التدريجي للأسعار وملء المخزونات الصينية - انخفاض الطلب الصيني على النفط والتخفيف من قوته (15.6 مليون برميل في اليوم) في الربع الرابع من 2020 ليصل إلى مستويات أقرب إلى الطبيعية بنحو 14 مليون برميل في اليوم في عام 2021.

الصين

الربع الثاني لعام 2021

انحسار النمو الصيني بمليين البراميل في اليوم ونموه بآلاف البراميل في اليوم للفترة (2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، أبريل 2021م.

تختلف أنماط الطلب (المشتريات) والاستهلاك (الاستخدام) المتوقعة في الصين اختلافا كبيرا بين الربعين الأول والثاني من عام 2021. وعلى الرغم من أن من المتوقع أن يتراوح استهلاكها للوقود ما بين 13 - 14 مليون برميل في اليوم، إلا أننا نتوقع أن يبلغ الطلب حوالي 14.6 مليون برميل في اليوم. ولعل هذا يشير إلى أنه سيتم في الربع القادم، تخزين ما يتراوح ما بين 1 - 1.2 مليون برميل في اليوم. بينما يميل الاستهلاك الصيني من المنتجات المكررة إلى الاستقرار في الربع الثاني من العام (من فصل لآخر)، غير أننا نتوقع حدوث انخفاض فصلي قدره 300 ألف برميل في اليوم في هذا الربع من إجمالي الطلب الصيني، ويعكس هذا التشعب في مستويات المخزونات الصينية في الربع السابق، ونتوقع أن يتم في خلال تلك الفترة تخزين حوالي 1.5 مليون برميل في اليوم في المتوسط.

أما فيما يتعلق بالاستهلاك، فننتوقع أن يكون وقود الديزل أهم أنواع الوقود لنمو الطلب الصيني خلال هذا الربع من العام بحوالي 500 ألف برميل في اليوم، يليه وقود الطائرات، حيث ستستأنف رحلات الطيران الوطنية العمل بقوة، كما ستمثل المنتجات الثقيلة نموا قدره 200 ألف برميل في اليوم لكل منها، بينما يبلغ نمو بنزين السيارات نحو 100 ألف برميل في اليوم.

الهند

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1
India	4.6	5.0	5.0	4.7	5.0	4.9	5.2	5.3	5.0	5.3	5.2	5.6

الربع الثاني لعام 2021

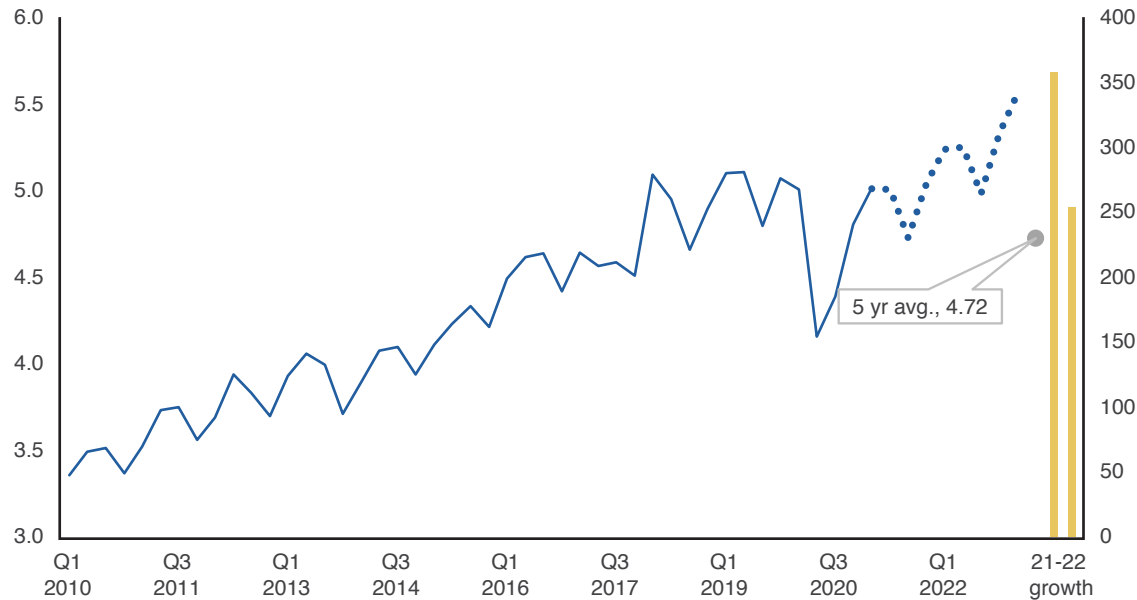
اليوم، يليه الطلب على بنزين المحركات بحوالي 50 ألف برميل في اليوم. إلا أننا مع ذلك، نتوقع أن يبدأ الطلب على غاز البترول المسال في التأثير بتأثيرات زيادة الأسعار وانخفاضه بحوالي 60 ألف برميل في اليوم.

تظهر الهند نموًا فصليًا متواضعًا قدره 80 ألف برميل في اليوم بالتزامن مع بداية السنة المالية الجديدة واستمرار ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كوفيد - 19. إذ يبرز الطلب على زيت الديزل بزيادة متوقعة تبلغ 100 ألف برميل في

الفترة ما بين 2021 - 2022م

من المتوقع نمو الطلب الهندي على النفط في عام 2021 بنحو 360 ألف برميل في اليوم ونموه في عام 2022 بنحو 250 ألف برميل في اليوم. ولقد درست تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بدقة متناهية العديد من تقارير شركات التكرير بغية فهم النمو الهندي لهذا العام. ويبدو بشكل عام، أن هنالك شعورًا بالتشاؤم إزاء عام 2021، إلا أننا نلاحظ من خلال النظر إلى مؤشرات أخرى أن الهند قد مرت بعام جيد فيما يتعلق بمبيعات السيارات. إلا أننا نتوقع انخفاض مشتريات المركبات الجديدة في عام 2020 بمقدار 3-5 ملايين مركبة مقارنة بمشتريات عام 2019، مما سيؤدي إلى دعم زيادة الطلب على البنزين والديزل. لذا، نتوقع تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) أن تؤدي مبيعات المركبات القوية نسبيًا لعام 2021 (ما بين 21 إلى 26 مليون وحدة) إلى زيادة الطلب على الديزل بمقدار 130 ألف برميل في اليوم، وزيادة الطلب على البنزين بنحو 50 ألف برميل في يوم، على الرغم من ارتفاع تكاليف الوقود. كذلك سيؤدي تحرير الحكومة الهندية لأسعار غاز البترول المسال إلى حدوث بعض الركود في الطلب على غاز البترول المسال في عام 2021، إلا أن تقديرنا الحالي لنمو غاز البترول المسال ينزع نحو الانخفاض بنحو 60 ألف برميل في اليوم.

انحسار وارتفاع النمو الهندي (انحساره بمليين البراميل في اليوم، ونموه بألف البراميل في اليوم، للفترة 2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، أبريل 2021م.

المملكة العربية السعودية

MMb/d	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1
Saudi Arabia	2.8	2.4	3.0	3.3	2.7	2.9	2.5	3.0	3.3	2.7	2.9	2.5

الفترة ما بين 2021 - 2022م

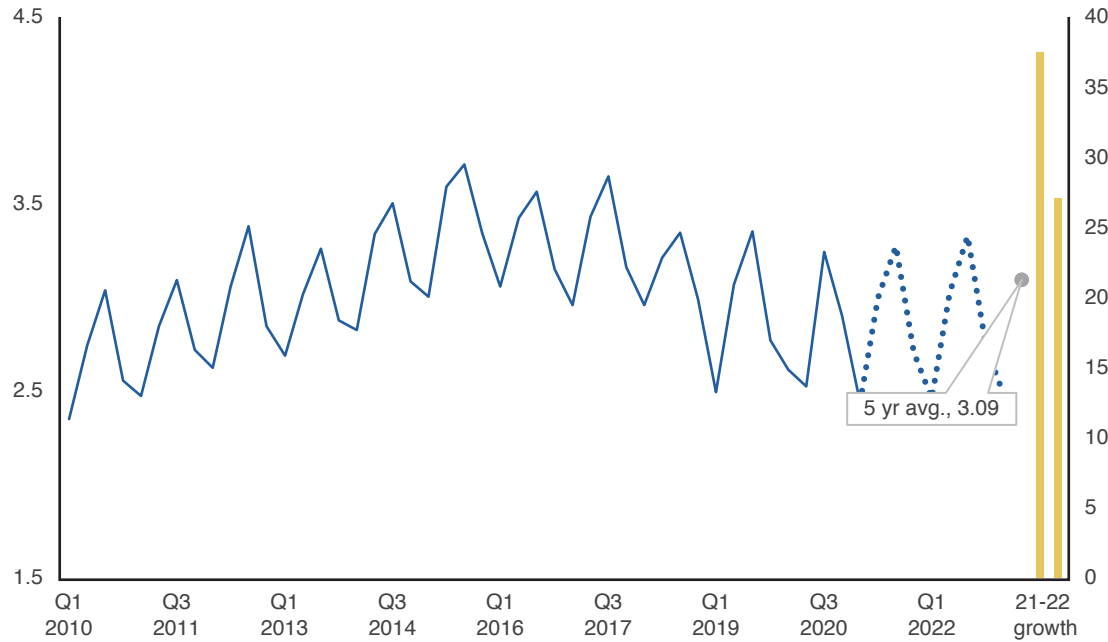
نتوقع ارتفاع وتيرة الطلب السعودي على النفط في عام 2021 بمقدار 40 ألف برميل في اليوم، واستمرار هذا الارتفاع في عام 2022 بمقدار 30 ألف برميل في اليوم (يقبل النمو المتوقع لعام 2022 بنسبة 50٪ عن توقعاتنا السابقة).

سيتراوح الطلب السعودي لعام 2021 عموماً على جميع أنواع الوقود ما بين 3 و7 ألف برميل في اليوم، حيث أثر تراجع مستويات إنتاج النفط على النمو الاقتصادي المتوقع للبلاد. كان من المتوقع وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية في عام 2020 بنسبة 5.4٪، وانتعاشه جزئياً فقط في عام 2021 بنسبة 3.1٪. ويقترن هذا العامل المحدد بزيادة ضريبة القيمة المضافة لعام 2020، إلى جانب تباطؤ وتيرة توزيع اللقاحات في الربع الأول من العام، إلا أننا نتوقع نشاطاً اقتصادياً أبطأ للمملكة العربية السعودية أقل مما كان متوقعاً في السابق.

المملكة العربية السعودية

الربع الثاني لعام 2021

انحسار وارتفاع نمو طلب المملكة العربية السعودية (انحساره بمليين البراميل في اليوم، ونموه بآلاف البراميل في اليوم للفترة 2021 - 2022)



المصدر: كابسارك، أبريل 2021م.

كذلك ممن المتوقع نمو إجمالي الطلب السعودي الفصلي على النفط بحوالي 550 ألف برميل في اليوم، ويأتي هذا النمو متزامنا مع زيادة الطلب السعودي الموسمي على توليد الكهرباء. رغم أنه وفي ظل الظروف الحالية بما فيها التخفيضات الإضافية للمملكة في شهر فبراير، فإن استخدامها للغاز المصاحب المتولد من أنشطة الحفر لأغراض توليد الطاقة الكهربائية يواجه قيودا، مما يؤدي إلى ضرورة حرق المزيد من النفط لتوليد الطاقة الكهربائية بالمملكة. ولعل هذا ما يجعلنا نعتبر أن المملكة ربما تستمر في وقت ما من هذا الربع، في خفض تخفيضات تحالف أوبك بعد شهر يوليو مصحوبا بحدوث تأثيرات ضئيلة على سوق النفط، إذ من المرجح أن يتم استهلاك هذه التخفيضات على الصعيد المحلي.

نتوقع نمو الطلب على وقود الديزل وزيوت الوقود بمقدار 200 ألف برميل في اليوم، ونموه على أنواع الوقود الثقيلة الأخرى بمقدار 200 ألف برميل في اليوم، ونمو الطلب على البنزين بمقدار 100 ألف برميل في اليوم، وذلك اعتبارا من شهري مايو ويونيو في بداية موسم العطلة الصيفية.

مناقشة العرض

أثبت العرض في عام 2021 مدى أهميته مثلما كان في عام 2020، ويواجه المتكهنون صعوبة بالغة في مواكبة التطورات اليومية، بينما يواجه مراقبو السوق صعوبات في التنبؤ بسلوك أوبك إذ لم يتوقع كثير منهم التخفيضات الطوعية الإضافية من جانب المملكة العربية السعودية في شهر يناير، وإنما افترضوا أن الاجتماع الذي عقد في شهر أبريل 2021 سيكون بمثابة تمديد لها بدلاً من عمليات التخفيف الكبيرة. على صعيد آخر، نجد تبايناً كبيراً في التوقعات المتعلقة بالأسعار، حيث طالب بعض كبار التجار بالحصول على سعر 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام، بينما يخشى آخرون أن يؤدي التخفيف السريع للعقوبات المفروضة على إيران إلى حدوث انخفاض كبير في الأسعار.

كانت الأسعار في عام 2021 متقلبة تقريباً مثلما كانت في العام الماضي، ولقد أسهم الانتعاش المبكر للأسعار في الربع الأول في التخفيف من حدة تخفيضات تحالف أوبك، إلا أن هذه الأسعار لم تنخفض بالقدر الذي كان يُخشى. كذلك ستتفرق كل من مناقشات خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني وأزمة إيفر جيفن (Ever Given) في قناة السويس بعض الوقت، مع تسليط الضوء على ضعف العقوبات التي تعوق التجارة العالمية التي بلا شك ستنتشع ويطويها النسيان. ولقد أُلقت الضجة التي أثّرت حول هذا الحادث للحظة الستار على مشكلة كوفيد-19 المستمرة والجهود المرتبطة بحلها، غير أن عودة الطلب ما تزال تمثل القضية المركزية التي ستحد من نمو العرض.

نورد فيما يلي أبرز النقاط الواردة في هذا الإصدار:

- تعد الإستراتيجية الذكية لتحالف أوبك أكثر استباقية مما كان متوقعاً، وتتطلب مراجعة افتراضاتنا حيث يمكن للتعديلات الأسرع تتبع الطلب بنحو وثيق.
- لم تتغير توقعاتنا بشأن العقوبات تغيراً ملحوظاً، حيث تشهد إيران ارتفاعاً تدريجياً كبيراً في المبيعات السرية للصين وتحقيق مكاسب مبكرة، بينما من غير المرجح أن تشهد فنزويلا قدراً كبيراً من التحسن.
- نتوقع أن يكون إنتاج النفط الصخري في عام 2021 ثابتاً أو منخفضاً، مع معاودته الانتعاش في عام 2022 حيث يؤدي الحديث عن المسؤولية المالية وتغيير السياسات الحكومية إلى إبطاء الاستثمار في النمو.
- قد تصبح مشاكل النقل التي تواجه الرمال النفطية أكثر صعوبة، لا سيما وأن عملية التصويت بالموافقة على بناء خط أنابيب كي ستون (Keystone XL) وخطوط الأنابيب الأخرى ما تزال عرضة للخطر.

تتمثل الرسائل التوجيهية بشأن العرض لهذا العام في "انتظروا وترقبوا"، "ولا تتوقعوا تحركات أسعار ضخمة". ويعتمد كلاهما على الاجتهاد المستمر من جانب تحالف أوبك وتحسن البيئة الاقتصادية بشكل عام، والثقة في البيروقراطية الحكومية التي تؤخر المناقشات المتعلقة بالعقوبات، وإنتاج بقية دول السوق وفقاً لظروفها الاقتصادية. وقد لا يكون الأمر مثيراً مثلما كان في عام 2020، ولكنه يظل موضع ترحيب.

توقعات العرض

تكون الظروف المحلية رائعة كما في أستراليا، أو سيئة كما في البرازيل، إلا أن هذا لا يُترجم السوق بأكملها. وقد لا يتصدر النمو التدريجي والتسعير المستقر عناوين الأخبار، لكنه يعكس حقائق السوق التي تضم مجموعة كبيرة من المشاركين. ومع ذلك، فهناك أيضًا نطاق واسع من أوجه عدم اليقين والمخاطر.

في أداء واجباته، ولقد شهدت الأسعار استقرارًا عند مستوى يمكنه أن يدعم معظم المنتجين. بينما تتم على صعيد آخر، عمليات طرح اللقاحات وتنفيذ التدابير التحفيزية، وتسوية المشكلات الجيوسياسية بهدوء تام، بينما يتعين علينا التريث قليلاً فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بحقوق السوق.

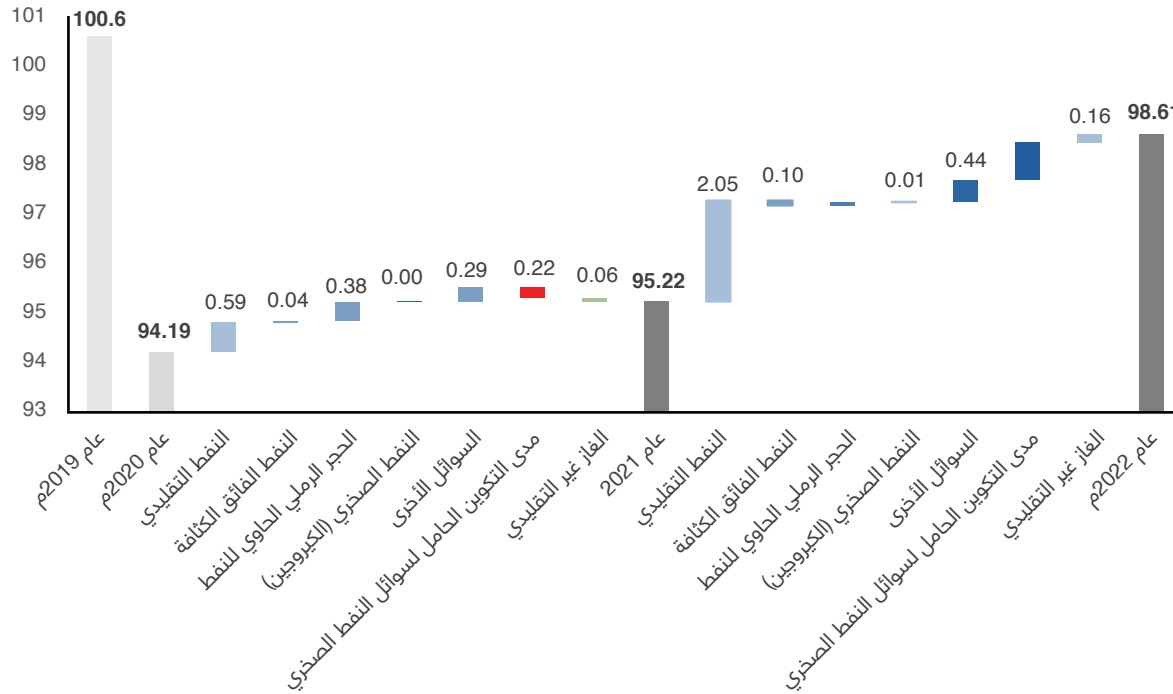
هذا، وقد ناقشنا في كلمة العدد الافتتاحية، كيف يمكن للتباين في وتيرة الانتعاش أن يتسبب في حدوث بعض الارتباك في السوق، لا سيما وأن مجموعة واسعة من التوقعات تشير إلى نتائج إما متفائلة أو متشائمة للغاية. إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا مطلقاً أن هذه أزمة عالمية، وأن عملية التعافي منها ستستغرق من الجميع وقتاً. قد

من المتوقع نمو المعروض العالمي للسوائل في عام 2021 بنحو 1.025 مليون برميل في اليوم ليصل إلى متوسط 95.2 مليون برميل في اليوم لهذا العام، كما نتوقع أن يشهد عام 2022 زيادة في العرض قدرها 3.4 مليون برميل في اليوم مدفوعاً بالطلب، بمتوسط عرض يبلغ 98.6 مليون برميل في اليوم لهذا العام، وأن يقترب بحلول نهاية العام من الوصول إلى مستويات ما قبل الجائحة عند حوالي 100 مليون برميل في اليوم. غير أن هذا لا يعد الانتعاش المأمول على شكل حرف "V" الذي كنا نأمل قبل عام، إلا أنه ما يزال يمثل مسارا واضحا للعودة إلى وتيرة الحياة الطبيعية.

لا يزال الطلب يشكل الحد الأقصى الرئيس لنمو العرض. ورغم ذلك، فقد ظلت عمليات السحب من المخزونات ثابتة، ويظهر الاقتصاد بواذر للانتعاش الاقتصادي في أماكن مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وظل تحالف أوبك يعمل بجد

توقعات العرض

النمو السنوي للمعرض العالمي للسوائل (بملايين البراميل في اليوم، للأعوام 2021 - 2022)



أما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في تحالف أوبك، فسيحقق عرض الأطراف الفاعلة منها زيادة متواضعة في النمو كما تملية اقتصاداتها وميزانياتها، بينما نفترض أن يتبع عرض أعضاء تحالف أوبك منحى الطلب للحفاظ على استقرار الأمور. ونتوقع أن يكون للنفط الصخري في عام 2021 اتجاه ثابت ينزع للانخفاض وانتعاشه بنحو ضئيل في عام 2022 بسبب توخي المستثمرين للحذر والعقبات السياسية. كذلك من المرجح أن تشهد الرمال النفطية الكندية قيودًا متجددة على نقلها، رغم أنها ستنتعش في عام 2021، وقد تبدأ في تجاوز القيود المفروضة على الطاقة الإنتاجية في عام 2022. تعتبر ليبيا الراجح الأكبر في عام 2021 باستعادة قدرتها الإنتاجية بنحو 900 ألف برميل في اليوم التي تعتمد بدرجة كبيرة على الزيادات التي شهدناها في المعرض الفعلي من النفط الليبي، ونتوقع تحقيق المزيد من المكاسب الإضافية. أخيرًا، وكما ذكرنا في الإصدار الأخير لهذه التنبؤات، سيوفر اللاعبون الخارجيون مثل النرويج والبرازيل وغويانا بدرجة أقل بعض المكاسب خلال فترة التوقعات.

المصدر: كابسارك، أبريل 2021م.

أوبك وشركاؤها (أوبك بلس)

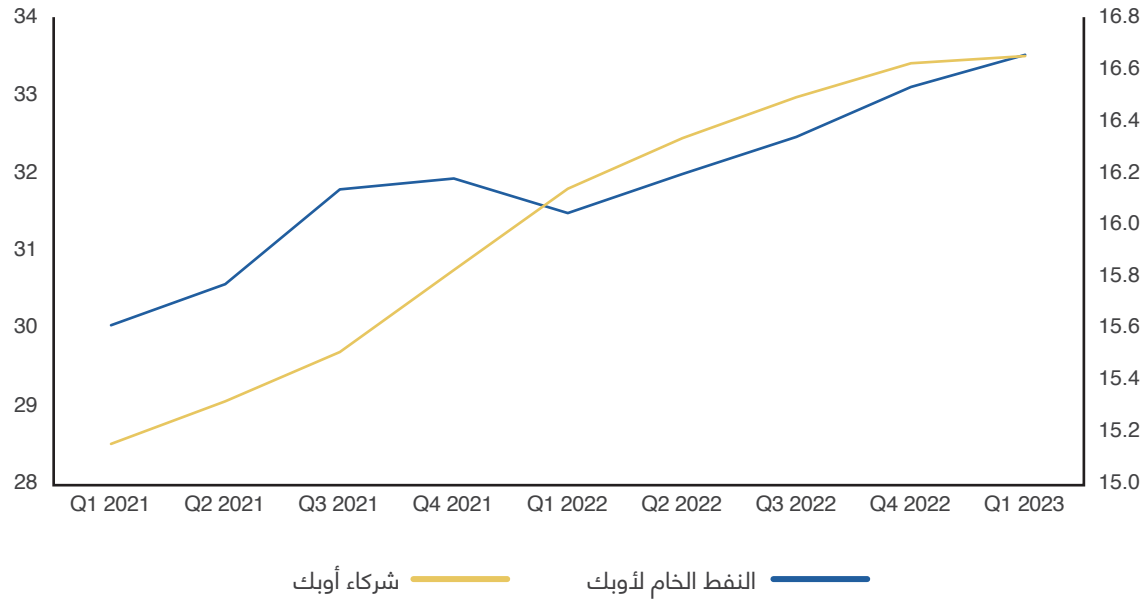
الشركات الأجنبية التي لا تستطيع القيام بذلك في الخفاء. كذلك من المرجح أن تكون ليبيا العضو المعفى الآخر في منظمة أوبك، ولقد شهدنا عاما لافتا بالنسبة لها في عام 2021 مع زيادة إنتاج تفوق 900 ألف برميل في اليوم، ويأتي هذا مصحوبا باستقرار مشاكلها الداخلية في الوقت الراهن. إلا أن المكاسب الليبية تتفوق بسرعة وسيشهد عام 2022 نموًا صفيًا تقريبًا لها.

أما بالنسبة للدول الأعضاء غير المعفيين في المجموعة، فقد تنحسر المخاوف السابقة بشأن الامتثال والانشقاق بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط وتخفيضات الإنتاج التي برهنت للجميع أن التعاون يؤتي ثماره. فيما حافظت العراق - إحدى الدول المثيرة للقلق - على مستوى امتثال جيد لهذا الربع على الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها. كما لا تتعارض خطط قطاع النفط العراقي الرامية لتوسيع الإنتاج إلى 8 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2029 التي أعلنها وزير النفط العراقي، مع الإستراتيجية الحالية لمنظمة أوبك، مما يدل على أن عضوية أوبك لها قيمة على المدى القصير بينما يخطط العراق لتحقيق نمو طويل الأجل. كذلك تعتبر زيادة الإنتاج من الأعضاء الآخرين ملاحظة إيجابية مصحوبة بنذر قليل من التعليقات السلبية بشأنها.

يهيمن على التوقعات بالنسبة لفرنزويلد وإيران السؤال المطروح عن موعد رفع العقوبات عنهما، إذ نجد أن إيران حريصة على مضاعفة إنتاجها، بينما بدأت فرنزويلد في استكشاف إمكانية إعادة فتح صناعتها النفطية أمام الاستثمارات الخاصة والرقابة. وقد يكون كلا الإجراءين سابقًا لأوانه بعض الشيء نظرا لاستمرار سريان العقوبات على البلدين، إلا أن هذا لم يمنعهما من مواصلة الضغط بشأن هذه القضية. كما ازداد عدد الشحنات الإيرانية المتجهة إلى الصين في اختبار كلا البلدين لنوايا الإدارة الأمريكية الجديدة، في حين تحاول فرنزويلد العمل في مجال توفير اللقاحات مقابل النفط. وقد لا تكون إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن متعجلة لحل مسألة العقوبات هذه، لكنها أيضًا سلبية إلى حد ما فيما يتعلق بإنفاذها. كذلك شهدنا بالنسبة لإيران، نموًا مطردًا يتراوح ما بين 315 و335 ألف برميل في اليوم في عامي 2021 و2022 على التوالي، مما يعكس تخفيفًا تدريجيًا رسميًا وغير رسمي للعقوبات بدلًا من التحوّل السياسي المفاجئ. أما بالنسبة لفرنزويلد، فإننا لم نشهد أيّ تغيير تقريبًا في عامي 2021 و2022 (+/-) 40 ألف برميل في اليوم) حيث لا يوجد حافز كبير للولايات المتحدة الأمريكية يحثها على رفع العقوبات المفروضة عليها، فضلًا عن أن إنتاجها المحلي غير قادر على التعافي دون تدخلات كبيرة من

أوبك وشركاؤها (أوبك بلس)

انخفاض إنتاج أوبك وارتفاع إنتاج شركائها (مليون برميل في اليوم)



غير أن أحد العناصر المثيرة للاهتمام في هذا الربع يتمثل في إطلاق العقود الآجلة الجديدة لخام مريان من الإمارات العربية المتحدة، الذي يوصف بأنه منافس محتمل لخام برنت وغرب تكساس الوسيط باعتباره خامًا قياسيًا عالميًا، ويدور بعض النقاش حول مدى تأثير ذلك على منظمة أوبك، وتحديدًا في دول الخليج العربي. إلا أن الشعور بتأثيره كعرض جديد في السوق سيستغرق بعض الوقت. فيما يمكن لعقود مريان الآجلة على المدى الطويل، أن تضع قيدًا نظريًا على امتثال الإمارات العربية المتحدة وأداة تثبيت أسمية للأسعار للمفاوضات المتعلقة بدرجات الخام المماثل. بيد أن من غير المحتمل أن يكون له تأثير كبير على المنتجين الرئيسيين أو على نفوذهم في السوق.

المصدر: كابسارك، أبريل 2021م.

التغيرات في معروض تحالف أوبك لعامي 2020 و2021 (ألف برميل في اليوم)

	2021	2022
Mexico	(57)	(32)
South Sudan	0	2
Equatorial Guinea	(18)	(18)
Brunei	16	3
Sudan	9	6
Bahrain	0	7
Gabon	43	41
Oman	(15)	(10)
Congo	(23)	(28)
Malaysia	29	43
Azerbaijan	23	17
Nigeria	3	41
Kazakhstan	(11)	31
Algeria	(133)	115
Angola	(60)	(4)
Kuwait	(69)	75
Venezuela	213	248
Iran	13	(33)
UAE	(126)	89
Saudi Arabia	(125)	537
Iraq	(36)	158
Libya	874	(10)
Russia	102	722
OPEC	484	1,150
OPEC Partners	169	852
OPEC+ TOTAL	653	2,001

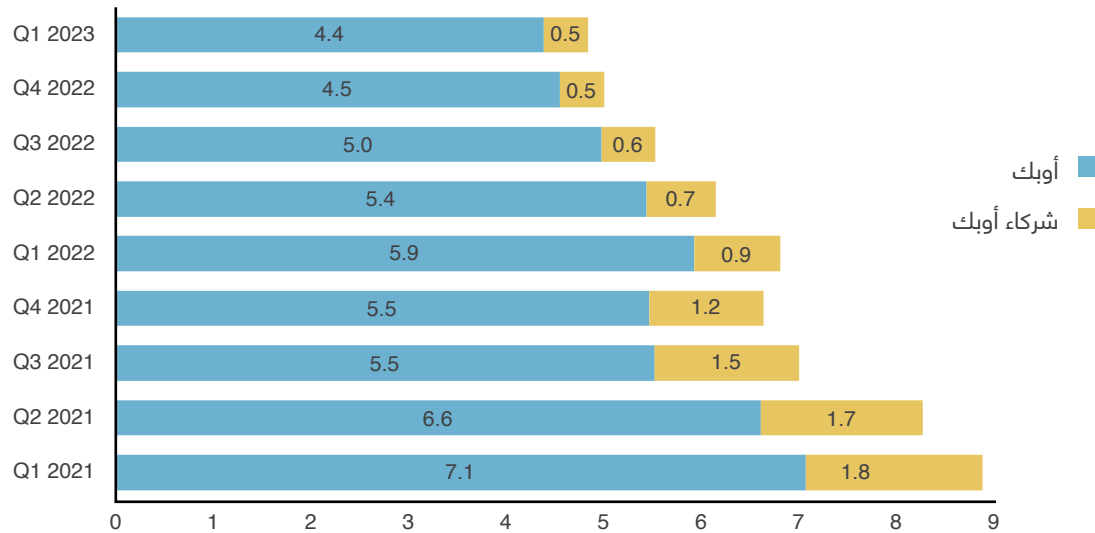
الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنظمة أوبك وشركائها

وضعنا في الإصدار السابق من هذه التنبؤات، مسارًا لتحالف أوبك لخفض معدلات تخفيضاته وطاقته الإنتاجية الفائضة بطريقة متساوية وتدرجية خلال الفترة المشمولة بالتوقعات، غير أن التعديلات التي أجريت داخل المجموعة - بما فيها تلك الخاصة بالمملكة العربية السعودية - أظهرت أنه يتم استخدام مجموعة أكثر استباقية من التدابير. إذ أجرت المجموعة تخفيضات عند الحاجة، فضلًا عن الإضافة الطوعية للمملكة العربية السعودية بمقدار مليون مليار التي تعني أن التعديلات ليست تناقصية فحسب. كذلك يعني قبول السوق السلس مؤخرًا وبوتيرة أسرع من الخفض المتوقع للتخفيضات أنه يمكن أيضًا تخفيف الزيادات الأكبر لأقل مما كنا نتخيله سابقًا، ولقد سبق لنا الإشادة بتبني هذا النهج الدقيق وفوجئنا بمدى جودة تنفيذه.

يعتقد فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بناءً على ما تقدم:

1. لا يزال تتبع منحنى الطلب للحفاظ على عمليات السحب من المخزونات يمثل أولوية.
2. يعني اتباع نهج إداري فعال إجراء تعديلات أكبر أو أشد عند الحاجة.
3. يمكن إجراء تخفيضات أكبر مقدمًا إذا أمكن إعادة طرح التخفيضات في وقت لاحق.

الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك وشركائها (مليون برميل في اليوم)



المصدر: ريستاد وكابسارك، أبريل 2021م.

ملاحظة: يستند تعريف الطاقة الإنتاجية المُحدّث المقصود هنا إلى القدرة الفنية لكل دولة عضو على الإنتاج بالسعر الراهن مقابل إنتاجها المتوقع بموجب التخفيضات المستهدفة لتحالف أوبك، بما فيها الطاقة الإنتاجية الفائضة المعلنة للمملكة العربية السعودية التي تبلغ 1.5 مليون برميل في اليوم.

الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنظمة أوبك وشركائها

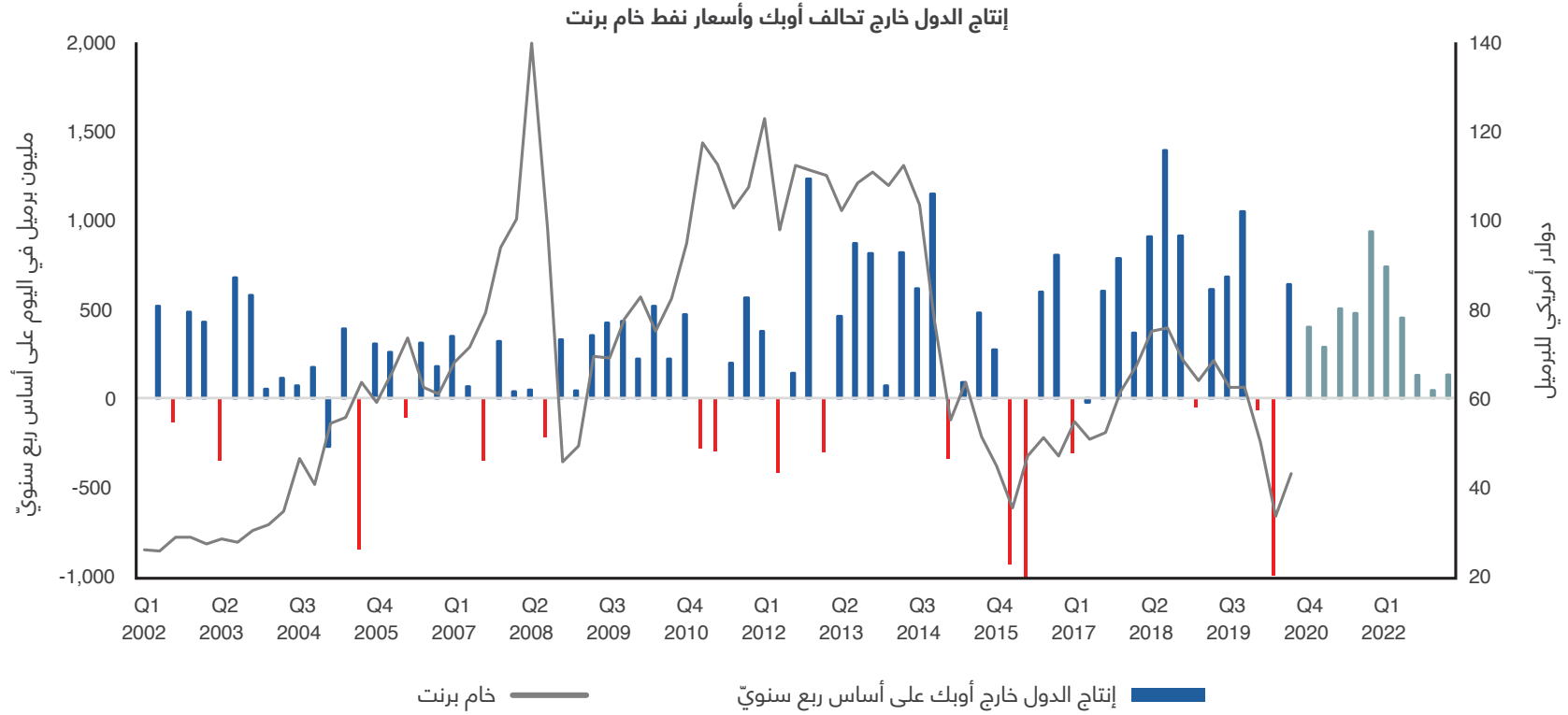
عبر دول المجموعة، على الرغم من أن الطاقة الإنتاجية الفائضة بموجب هذا السيناريو ستظل عند مستويات مرتفعة حتى عام 2023. كما يشير احتمال استمرار عمليات السحب من المخزونات في أواخر عام 2022 والربع الأول من عام 2023 إلى أن الدول أعضاء في تحالف أوبك قد يتمكنون من زيادة إنتاجهم بوتيرة أسرع مما افترضنا دون التأثير على الأسعار.

يمكن أيضا "تقليص" المزيد من فجوة منحنى الطلب عبر نهج اتباع الإدارة المتسم بالصرامة الشديدة، إلا أن من شأن هذا إطالة الوقت اللازم لعمليات السحب من المخزونات ويتطلب مستوى أعلى من التنسيق لتقسيم معدلات التخفيضات بين دول المجموعة خلال فصل الشتاء، غير أن التوقعات لحالية تعد بمثابة حل وسط لكل هذه الأهداف والقيود.

كذلك تتمثل النتيجة الأهم لهذه التعديلات في أن زيادة الإنتاج لا تعد خطأ تدريجيًا يتخطى الجزء السفلي من منحنى الطلب فحسب، وإنما خطأ أكثر ديناميكية يتبع ذلك. والواقع أن عمليات تخفيف الإنتاج الأولية فضلا عن إلغاء التخفيضات الطوعية للمملكة العربية السعودية بحلول نهاية شهر يوليو، وخفض تحالف أوبك الأكبر بقدر يسير خلال ذات الفترة، سيستفيد من زيادة الطلب ويحول دون ارتفاع الأسعار بوتيرة سريعة.

كما سيكون فصل الشتاء لعام 2022/2021 فترة ذات أهمية بالغة، لذا نتوقع أن يؤدي تراجع الطلب إلى تخفيضات مؤقتة قدرها 500 ألف برميل في اليوم لمنع فائض المخزونات، ولأن هذا سيكون بمثابة تعديل مؤقت متواضع نسبياً، فإننا نفترض أن المملكة العربية السعودية قد تقوم به من جانب واحد للحفاظ على تماسك المجموعة. ومن ثم فإن من شأن انتعاش الطلب أن يتيح قدرا كبيرا من التخفيف

الدول خارج تحالف أوبك



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، أبريل 2021، كابسارك، أبريل 2021.

النمو خارج دول تحالف أوبك:

- من المتوقع انخفاض المعروض من النفط الصخري في عام 2021 بمقدار 220 ألف برميل في اليوم، وتراجع معروض سوائل الغاز غير التقليدية بمقدار 60 ألف برميل في اليوم، بينما سيرتفع المعروض من الرمال النفطية بنحو 380 ألف برميل في اليوم.
- ستشهد توقعات النفط الصخري في عام 2022 انتعاشاً قدره 780 ألف برميل في اليوم، مصحوباً بنمو سوائل الغاز غير التقليدية بمقدار 160 ألف برميل في اليوم، وتحقيق الرمال النفطية لنمو إضافي بنحو 65 ألف برميل في اليوم.
- ستكون السمات الرئيسية التي يتسم بها إنتاج الدول خارج تحالف أوبك للأرباع الثمانية القادمة بمثابة قصة تحكي عن المثابرة وحُسن التخطيط، وينبغي أن تؤدي تخفيضات تحالف أوبك إلى المحافظة على استقرار الأسعار وإعادة تنظيم جميع الجهات الفاعلة وعملهم على توفيق أوضاع ميزانياتهم واتخاذهم للقرارات الإستراتيجية.

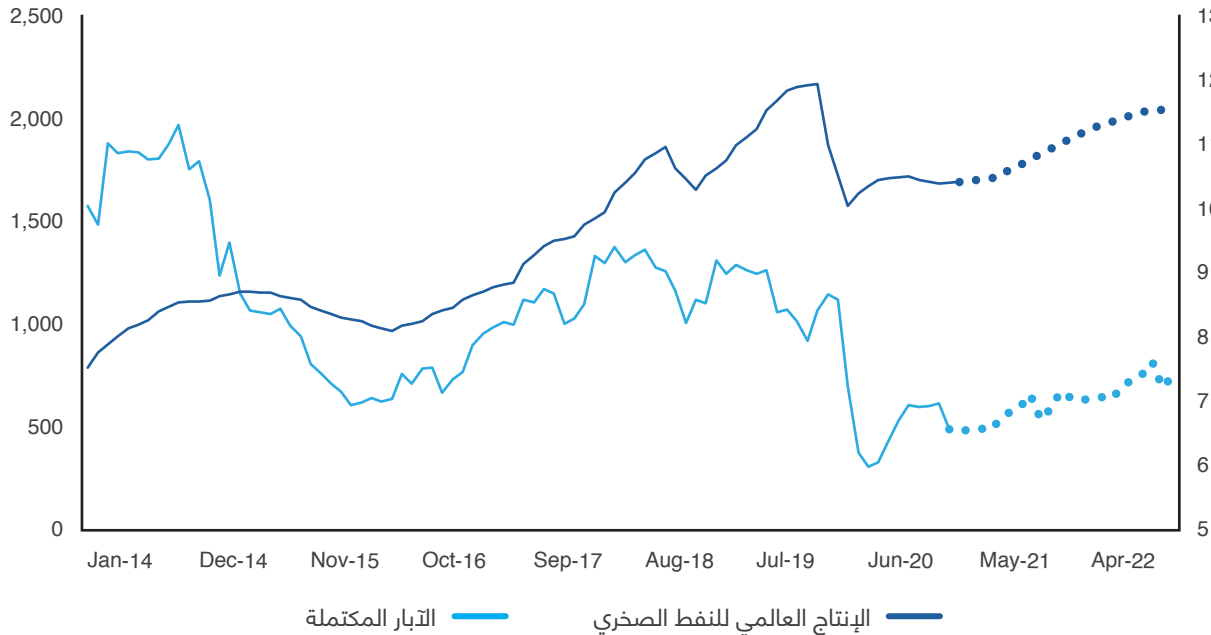
النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

في مجال النفط الصخري، إذ يعكس تركيزهم على وضع القيمة التي يجنيها المساهمين في المقام الأول تحولاً بين المستثمرين من ثمرات النمو إلى تقييم الإيرادات بالإضافة إلى تزايد الاهتمام بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتأتي إدارة التدفقات النقدية لأجل إصدار أرباح

من جانب آخر، تم خفض التكاليف بشكل ملحوظ بسبب تفشي وباء كوفيد-19 وتراجع أسعار النفط في عام 2020، وغادر المنتجون غير الأكفاء السوق مع استمرار عمليات الاندماج والاستحواذ. إلا أن ثمة تطور جديد مثير للاهتمام يتمثل في تغيير خطاب وإستراتيجيات الجهات الفاعلة

يتوقع أن يدفع تحسين أسعار النفط إلى تحقيق نمو كبير في النفط الصخري والرمال النفطية. ومع ذلك، يبدو أن العوامل غير المرتبطة بالأسعار تحد من نزوع هذه الأسعار للارتفاع. أما فيما يتعلق بالرمال النفطية، فإن المشكلة هنا تعد واضحة رغم استمرار مشاكل نقلها التي تعد العامل الرئيس. بينما يتمثل العامل المقيّد للنفط الصخري في البيئة التنظيمية والسوقية التي تحد من زيادة نمو العرض، ونخلص من ذلك إلى أن كلتا القضيتين لهما أسباب جذرية في إدارة الرئيس الأمريكي بايدن.

انخفاض نشاط الحفر الشهري في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل ارتفاع إنتاج النفط الصخري على مستوى العالم (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك أبريل 2021م.

نلاحظ مع اقترابنا من نهاية المائة يوم الأولى من تنصيب الإدارة الأمريكية الجديدة، وجود إشارات تبعث على الأمل بإمكانية إدارة أزمة كوفيد-19 وانتعاش الاقتصاد الأمريكي، ولعل بعضاً من هذا يُعزى إلى الإجراءات المباشرة التي تم اتخاذها في هذا الصدد مثل إطلاق حملات التلقيح ضد الفيروس والإنفاق على تدابير التحفيز، إلا أن بعضاً من هذه الإجراءات يرتبط ارتباطاً مباشراً بعملية الانتعاش الاقتصادي الجارية. ورغم أن الطلب على النفط آخذ في التحسن نتيجة لهذا الانتعاش الاقتصادي، إلا أن مستقبل المعروض من النفط غير مؤكد بدرجة كبيرة. كذلك أعادت الحكومة الأمريكية انضمامها إلى اتفاقية باريس، وأوقفت تأجير النفط والغاز في الأراضي العامة، وبدأت المناقشات مع شركات الطاقة بشأن انبعاثاتها من غاز الميثان، كما قدمت الحكومة الأمريكية أيضاً مشروع قانون ضخم للبنية التحتية يتضمن أحكاماً تتعلق بالطاقة الخضراء وخفض إعانات المواد الهيدروكربونية، مما قد يؤدي أيضاً إلى زيادة معدل الضريبة المفروضة على الشركات إلى 28٪، وتدل كل هذه الإشارات إلى أن المشهد قد تغير تماماً.

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

الأسهام وسداد الديون - إلى جانب مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات - كلها على حساب النمو الاقتصادي. ربما تكون سحابة الضجيج التي أثّرت حول النفط الصخري قد تبددت، وقد يبدأ النفط الصخري في التصرف باعتباره جزءاً تقليدياً من العرض العالمي، وربما يستمر هذا الاعتدال الوليد حتى تصبح السوق أشد إحصاءاً وترتفع الأسعار أكثر، غير أننا نتوقع لفترة توقعاتنا بيئة أكثر حذرًا تجاه النفط الصخري.

على الرغم من زيادة المكاسب زيادة تدريجية من فصل إلى آخر لهذا العام، إلا أن من المرجح انخفاض صافي التغير لعام 2021 بنحو 214 ألف برميل في اليوم مقارنة بعام 2020 مصحوباً باستئناف محاولات الحفر للتغلب على زخم معدل التراجع. أما فيما يتعلق بعام 2022، فإننا نشهد بدايات مُبشرة بالانتعاش، حيث ارتفع النفط الخام والمكثفات بمقدار 570 ألف برميل في اليوم (باستثناء سوائل الغاز الطبيعي وخلافها).

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

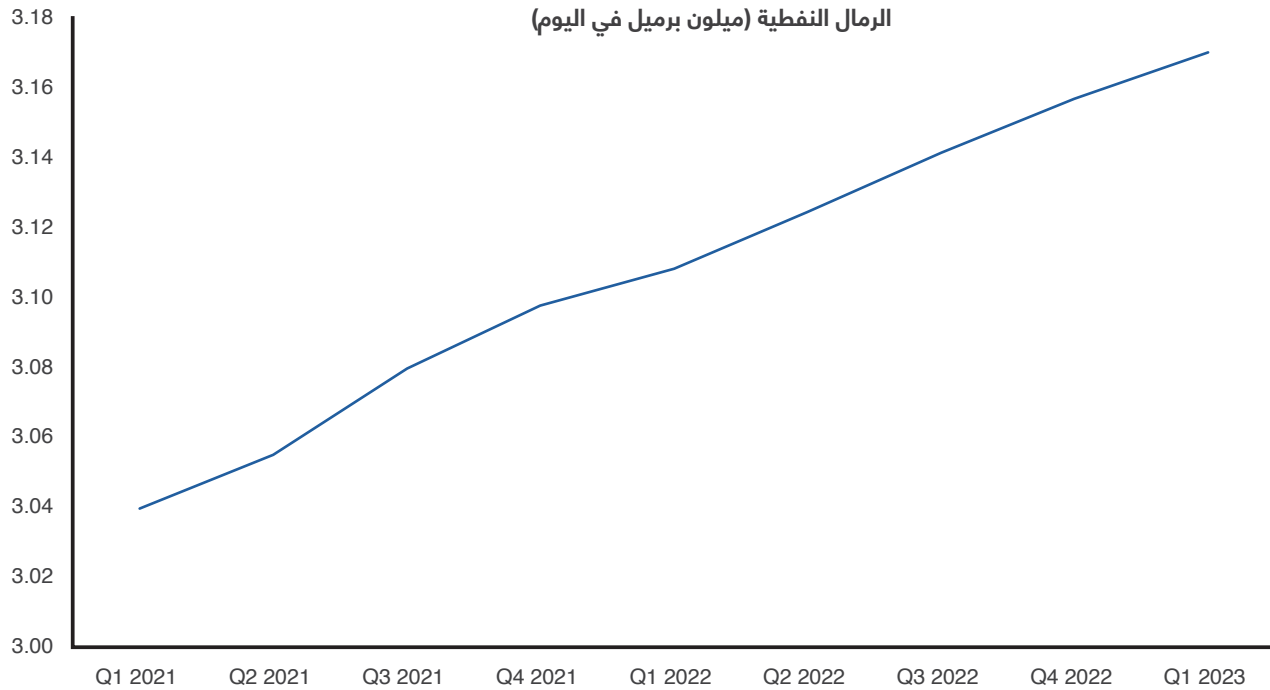
الأقصى ويستقر عند 65 ألف برميل في اليوم من المكاسب حيث ستبدأ الاختناقات في الظهور فضلا عن عدم الفراغ من "خط أنابيب" المشاريع الجديدة.

إلا أن هنالك ضوء ما يزال يلوح في آخر النفق على المدى المتوسط متمثلا في: خطط البنية التحتية الأمريكية، إذ لا يمكن بناء الطرق بدون الأسفلت، الذي تحتوي الرمال النفطية على أطنان منه.

الذين كانوا يجذبون في السابق إلى العائدات المستقرة للرمال النفطية، يعودون الآن إلى النفط الصخري والتزامات المنتجين بتحقيق الأرباح. ومن المقرر أن تحقق الرمال النفطية انتعاشا صافياً في عام 2021 يبلغ حوالي 375 ألف برميل في اليوم على أساس سنوي. ويرجع ذلك إلى انتعاش الإنتاج المفقود العام الماضي والمشاريع الجديدة التي بدأت في العمل. إلا أن الإنتاج سيصل بعد هذه الفترة، إلى الحد

أما فيما يتعلق بالرمال النفطية، فإن من المرجح أن تصبغ مشكلة النقل المتكررة لها مشكلة كبيرة مجدداً، وحتى مع تزايد الاهتمام بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على المدى الطويل، فإن الطلب على خام النفط الثقيل لا يزال موجوداً، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ومع ذلك، لا يزال مسار وتكلفة نقل النفط الخام ينطوي على مشكلات على الرغم من زيادة معدلات الشحنات في الأشهر القليلة الماضية، وبخاصة إلى الهند. إذ كان إلغاء تصريح خط أنابيب كيستون "Keystone XL" (يجرى الطعن عليه حالياً أما المحاكم) بمثابة ضربة قوية لمستقبل الرمال النفطية على المدى الطويل، ولكنها غير مباشرة. كما يمكن للجهود الإضافية الرامية لإغلاق خط الأنابيب "5" الحالي في ميشيغان أن تؤدي إلى تقييد خيارات التصدير الصعبة بالفعل بالنسبة للمنتجين. كذلك ارتفع الطلب على السكك الحديدية وتكاليفها استجابة لهذه الأخبار، ولعل هذا ما يضغط فعليا على هوامش الرمال النفطية. ومما يزيد الطين بلة، الاقتراح الذي اقترحه الممثلين التشريعيين الأمريكيين (إيرل بلومينور والسنتاتور إد مارك) بإعادة تصنيف البيتومين الكندي باعتباره نفطاً خاماً، مما يعرضه لضريبة أمريكية حالية تبلغ 5.5 سنتاً تُستخدم لدفع تكاليف عمليات تنظيف التسربات النفطية.

على الرغم من التوسع السريع في مشروع خط أنابيب شركة ترانس ماونت كندي المقرر الانتهاء منه خلال فترة توقعاتنا هذه، إلا أن العوامل المذكورة أعلاه تجعل من الصعب تحقيق ارتفاع كبير في الإنتاج الكندي. فالمستثمرون



السيناريوهات المحتملة للمخاطر، أبريل 2021

Risk category	Item	Supply/ demand	Impact (Kb/d)	2021	2022	2023
Producer supply risks	OPEC compliance	Supply				
	Libya remains exempt	Supply	↓ 50 - 100			
	Shale rebound	Supply	↓ 0 - 120			
	Lifting Iran sanctions	Supply	↑ 0 - 210			
	Brazil's production growth	Supply	↑ 0 - 100			
	Venezuela's production rebound	Supply	↑ 0 - 160			
	Major conflict	Supply				
Demand risks	Prolonged economic crisis	Demand	↓ 300 - 1500			
	50% global population vaccinated	Demand	↑ 300 - 700			
	Transport behavioral changes	Demand	↓ 400 - 500			
	IMO sulfur regulations	Demand	↓ 0 - 150			
	Air travel resuming 2019 levels in 2021	No	94%			
	Stimulus packages continue through 2021	Yes	94%			
	Strengthening U.S. dollar	No	77%			
	Oil prices averaging \$50/b in 2021-2022	Yes	55%			

يتم إجراء مسح تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على أساس نصف سنوي، ولا تزال النتائج التي تم التوصل إليها في الربع الأخير سارية.

تعتمد فئات المخاطر الخاصة بتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على الأحداث الجارية التي تؤثر بدورها على صناعة النفط، إذ تستخدم هذه التنبؤات جدول المخاطر لتقدير الآثار المحتملة، مع مراعاة مكونين، هما احتمال وقوعها وأثرها.

احتمالية الحدوث: يوضح الرسم البياني المٌظلل أعلى يمين الجدول احتمالية حدوث الخطر (كلما كان التظليل أعمق زاد احتمال حدوثه).

التأثير: يتم حساب التأثير كنسبة مئوية من الصادرات - غالباً ما يكون العرض المحلي محميًا - أو يتم تقديره في نموذج الطلب من خلال مضاعفة أو تغيير الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمخاطر العرض، فإننا نقوم بمضاعفة احتمالية الحدوث والتأثير المحتمل.

وفيما يتعلق بمخاطر الطلب، يقوم النموذج بأمرين، إما فحص الحوادث التاريخية كمضاعفات ثم تطبيق استجابة مشابهة للطلب المستقبلي، أو تقدير التأثير المحتمل على الناتج المحلي الإجمالي وتوجيهه من خلال النموذج عبر التغييرات في المتغيرات الخارجية، لتحديد الآثار المترتبة على طلب النفط في المستقبل.

الرصد في عامي 2021 و2022م

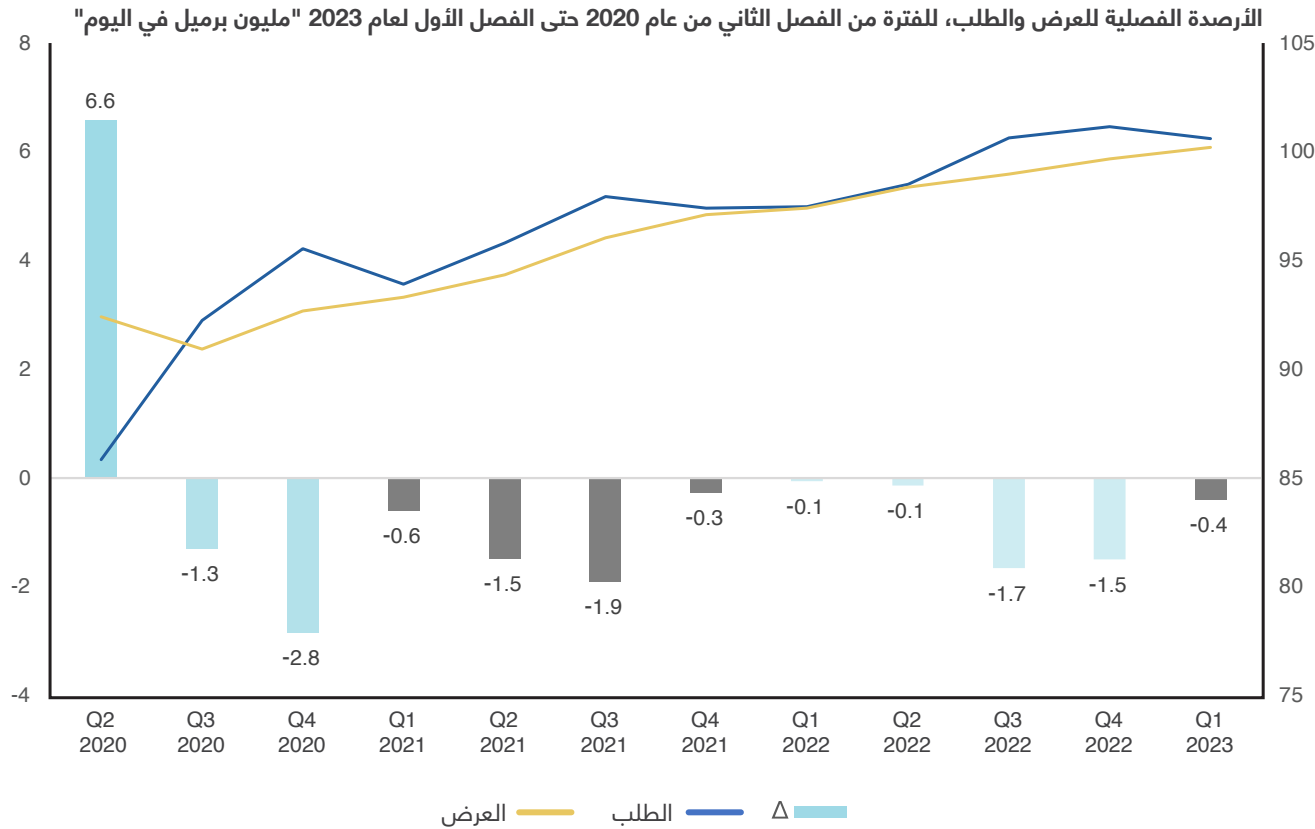
لا يمكن للمجموعة زيادة الإنتاج بشكل استباقي في هذا الإطار الزمني للحصول على حصة في السوق، لأنه يمكن لهذه الإستراتيجية الحد من عمليات السحب من المخزونات وقد تؤدي إلى خفض الأسعار.

بما أن توقعاتنا تفترض استمرار المستويات العالية من الطاقة الفائضة خلال فترة التوقعات، فإن معدلات الامتثال لتحالف أوبك تعتبر مخاطرة معروفة إذا تحسنت الأسعار، واختبرت الحقائق المالية عزيمة بعض الدول الأعضاء. إلا أنه

أوضح تقييمنا أن من المرجح أن تظل السوق في حالة عجز خلال الربع الثمانية القادمة على افتراض أن أعضاء تحالف أوبك يمثلون لتخفيضاتهم المقررة، ويتبعون منحى الطلب بطريقة تدريجية ومنضبطة مع السماح بعمليات السحب من المخزونات. غير أن هذه التوقعات ستتوقف بدرجة كبيرة على مدى نجاح تدابير احتواء الفيروس فضلا عن استمرار برامج التحفيز الاقتصادي، وتحديد ما إذا كانت الطفرات الجديدة للفيروس تشكل مخاطر استثنائية تهدد بحدوث موجات مستقبلية كبيرة من هذا الوباء.

كذلك نتوقع فائضا محتملا في العرض في بداية الربع الأول من عام 2022، ونفترض أن أعضاء تحالف أوبك أو المملكة العربية السعودية، سيقومون من جانب واحد بتعديل الإنتاج بنحو 500 ألف برميل في اليوم للحفاظ على ثبات خط التخفيضات، مما يؤدي إلى وصول مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى متوسط خمس سنوات ما قبل الجائحة.

تشير اتجاهات العرض والطلب هذه إلى أن متوسط السحب العالمي من المخزونات في عام 2021 سيبلغ 1.1 مليون برميل في اليوم، ونحو 800 ألف برميل في اليوم في عام 2022. كما نتوقع علاوة على ذلك، حدوث عجز ربع سنوي خلال الربع الثمانية القادمة يتراوح ما بين 0.1 - 1.9 مليون برميل في اليوم.



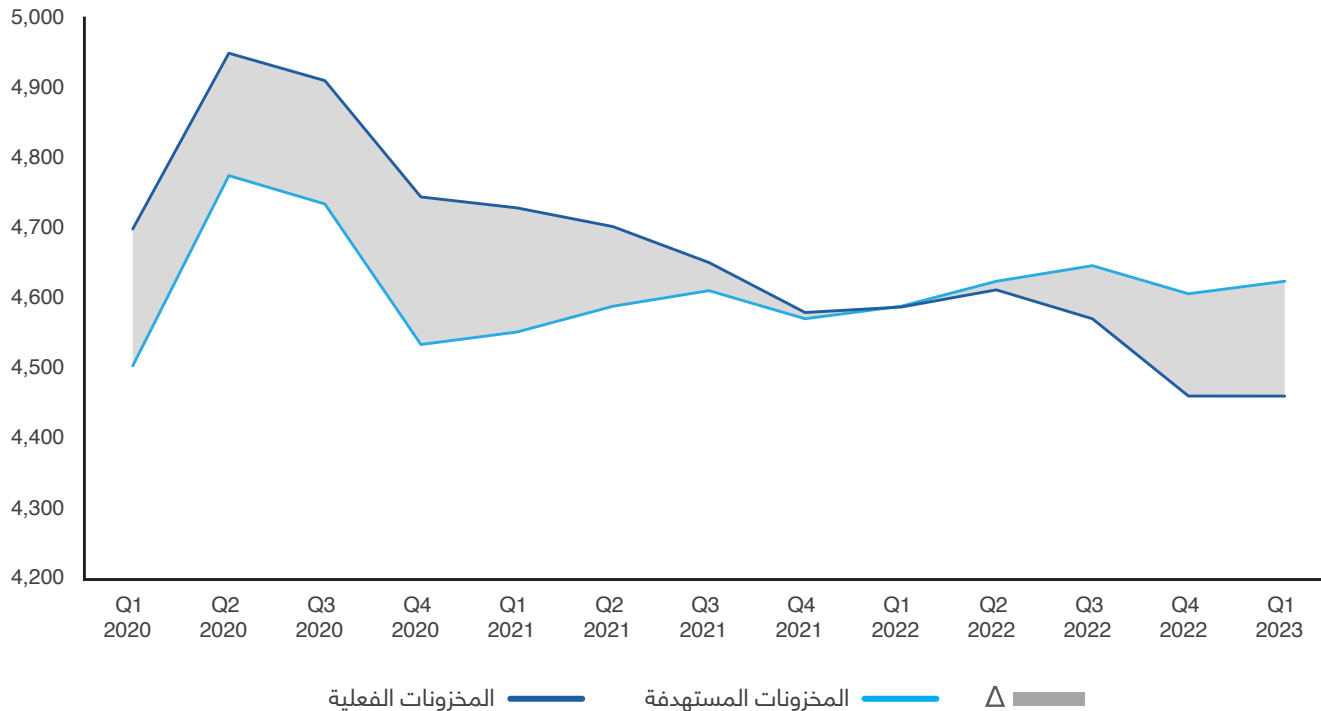
المصدر: كابسارك، أبريل 2021م.

قواعد أسعار المخزونات

غير أننا نلاحظ أن بيئة مواتية للأسعار تنشأ حال الانتعاش التدريجي للطلب وتخفيف تحالف أوبك للإنتاج، مع احتمال تجاوز سعر خام برنت للتقديرات الحالية على المنحنى الآجل. كما أن من المحتمل أن يتبدد خلال فترة التوقعات النمو منذ عام 2020، إلا أن هذا يعتمد بدرجة كبيرة على مدى الامتثال وإستراتيجية تحالف أوبك بعد شهر يوليو، مع بعض المخاوف حول الربعين الأول والثاني من عام 2022.

ستظل تحركات الأسعار في المستقبل المنظور تتأثر بصفة أساسية بمستويات المخزونات المتغيرة، ونتوقع بالنظر إلى التعديلات الأخيرة التي أجراها تحالف أوبك، تجفيفاً ثابتاً، ولكن ليس بدرجة هائلة لهذه المخزونات خلال الأرباع الثمانية القادمة. كما أن من المتوقع وفقاً لهذه الافتراضات أن تدفع عمليات سحب المخزونات المستمرة إلى معدلات أقل من المخزونات المستهدفة بحلول نهاية عام 2021.

انحسار المخزونات المستهدفة مقابل المخزونات الفعلية وارتفاع أسعار برنت



يقدر نموذج تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) انخفاض مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المستهدفة في عام 2021 بمقدار 56 مليون برميل، وسترتفع في عام 2022 بمقدار 36 مليون برميل ونحن نتجه للعودة إلى أوضاع أكثر طبيعية. كما نتوقع من ناحية أخرى، انخفاض المخزونات الحقيقية في عام 2021 بمقدار 160 مليون برميل، ثم تواصل انخفاضها في عام 2022 بمقدار 108 مليون برميل مع استمرار تجاوز الطلب للعرض. ويشير هذا إلى أنه قد يكون لدى تحالف أوبك مجال لإجراء زيادات في الإنتاج الإضافي بدءاً من الربع الثالث من عام 2022 (بمقدار مليون برميل في اليوم) متجاوزة الزيادات الفصلية التي افترضناها لهذه التوقعات (حوالي 500 ألف برميل في اليوم)، دون أن يشكل ذلك تهديداً للأسعار. ولقد تعهد الاجتماع الوزاري الخامس عشر للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة للبترول من خارجها (أوبك بلس) الذي عقد في شهر أبريل من عام 2021 بما لا يتجاوز 500 ألف برميل في اليوم على أساس شهري.

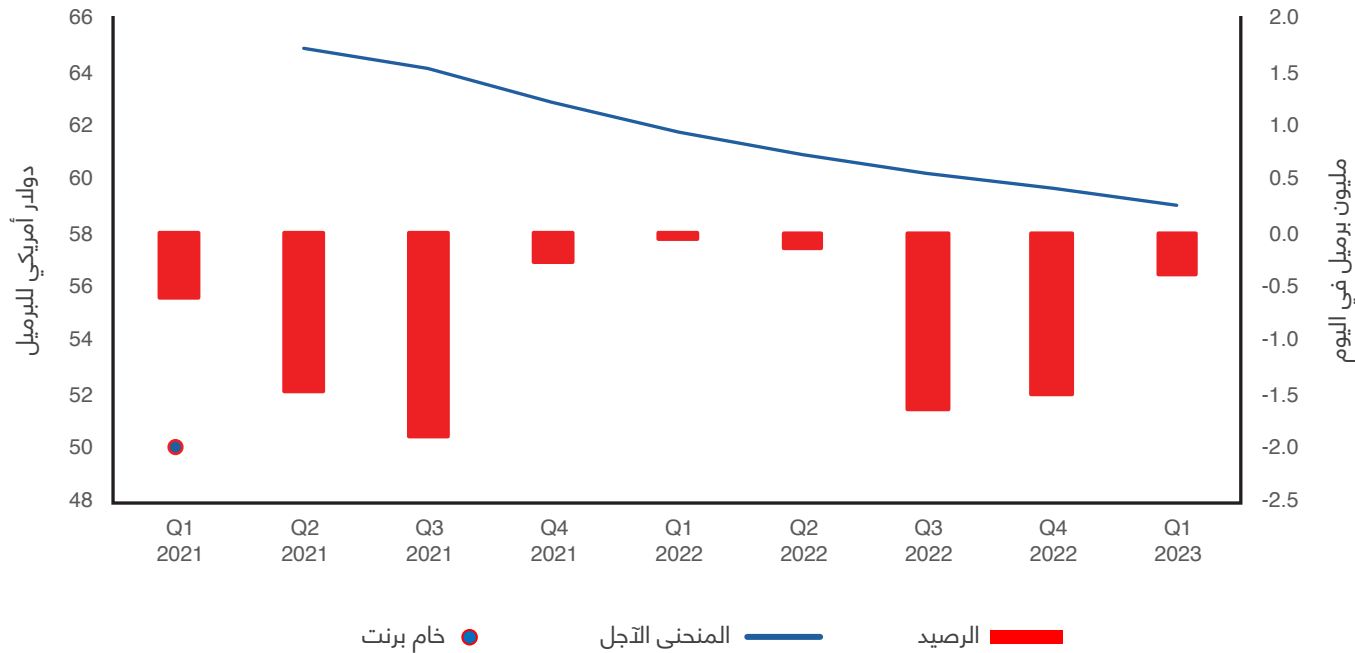
قواعد أسعار نفط برنت

عام 2023	عام 2022	عام 2021		الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	الربع الأول 2022	الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2021	
62.85	61.96	60.69	بلومبيرغ		62.10	60.25	60.51	62.20	62.03	61.71	بلومبيرغ
64.00	61.86	60.54	اتجاهات الأسواق	61.50	60.50	50.59	13.60	60.86	29.62	62.57	اتجاهات الأسواق

المصدر: بلومبيرغ، 5 أبريل 2021

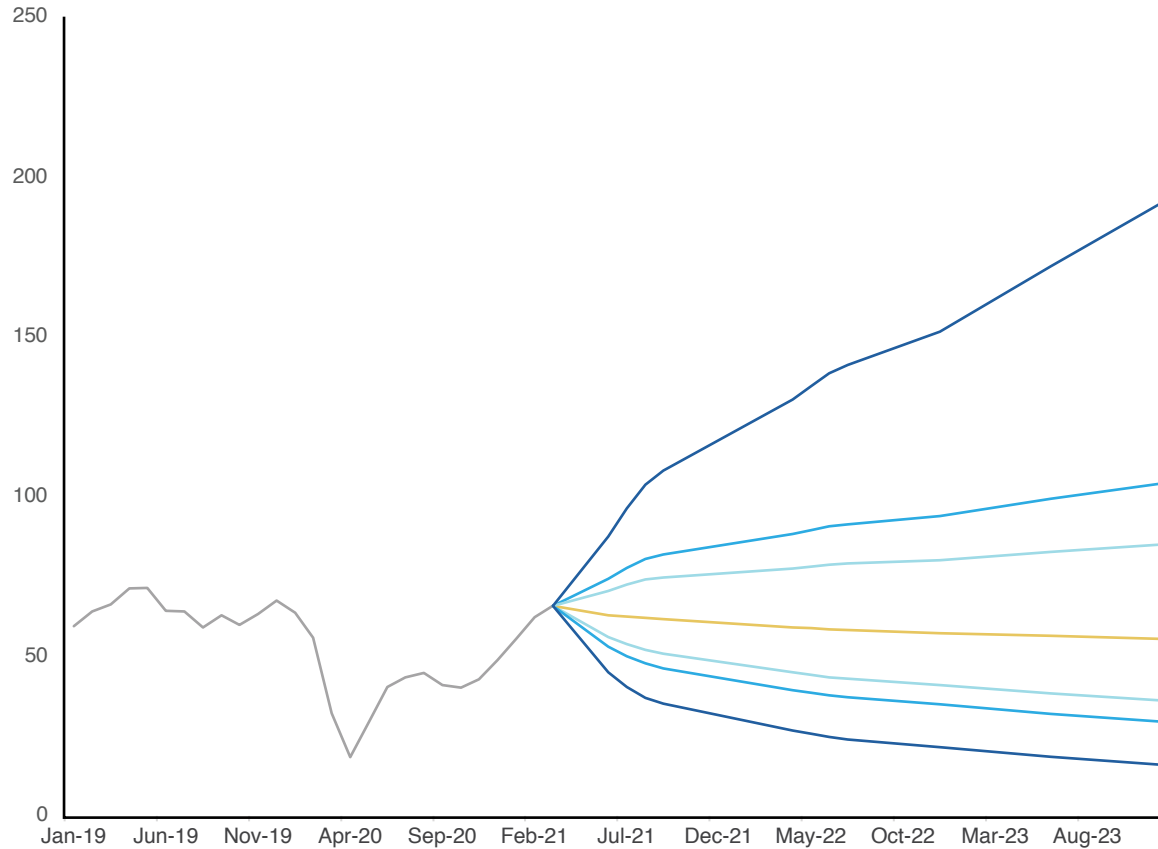
* يستند الشعور السائد في السوق إلى بيانات التنبؤات المتاحة للجمهور.

توقعات تنبؤات كابسارك لنفط برنت مقابل الأرصدة والمنحنى الآجل



قواعد الأسعار (المنحنيات الآجلة والمستقبلية)

سعر خام برنت وفواصل الثقة 50% و68% و95% (دولار أمريكي / للبرميل)

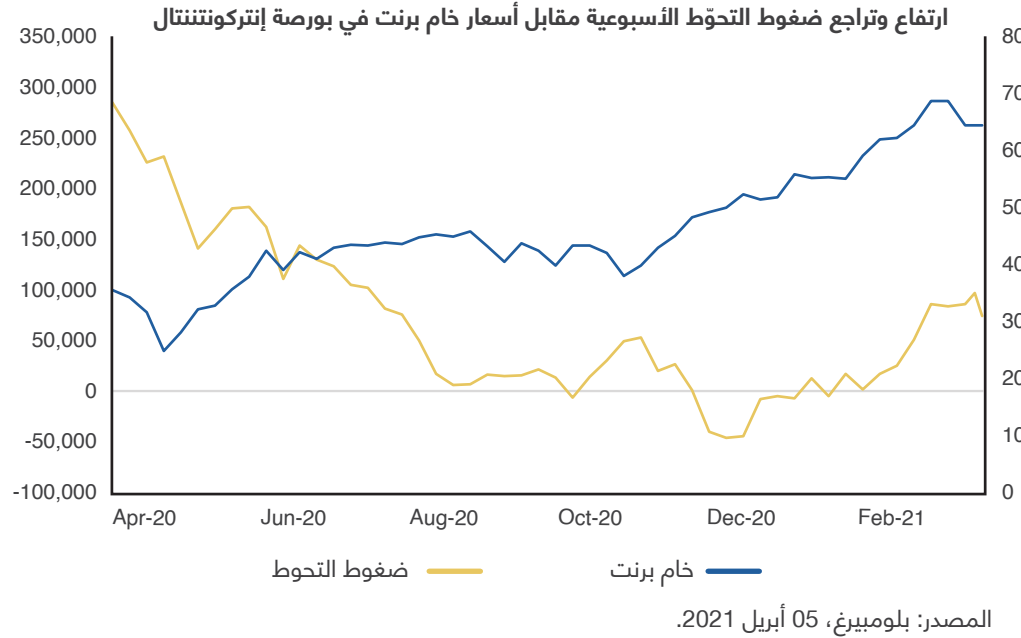


يوضح الرسم البياني فترات الثقة المستمدة من معلومات سوق الخيارات لعقود خيارات النقود (عقود خيارات يتساوى سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأداة محل العقد).

تمثل الرسوم البيانية الحدود المحسوبة بفواصل الثقة بنسب تتفاوت ما بين 50% و68% و95%.

فترة الثقة الأدنى / الأعلى (50%)
 فترة الثقة الأدنى / الأعلى (68%)
 فترة الثقة الأدنى / الأعلى (95%)

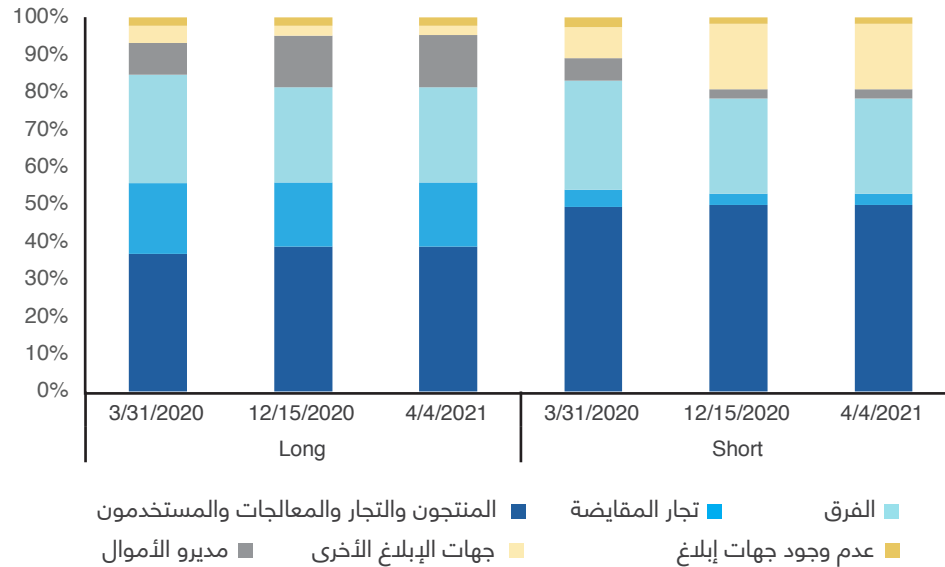
سعر العقود الآجلة لنتف برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي / للبرميل)
 سعر التسليم الفوري لنتف برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي / للبرميل)



قواعد أسعار الأسواق

ضغط التحوط (HP): يوضح الرسم البياني سعر التسوية لخام برنت مقابل ضغط التحوط، إذ يعتبر ضغط التحوط مقياساً للمراكز التجارية المالية القصيرة الصافية - المنتجون والتجار والمعالجات والمستخدمون - بالنسبة إلى المراكز الطويلة الصافية للأموال المدارة. كما أنه يشير إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار برنت وتحوطات السوق، بينما تشير حقيقة استمرار زيادة ضغوط التحوط مطلع هذا العام أنه على الرغم من ارتفاع الأسعار، إلا أنه لم يسد نفس هذا القدر من التفاؤل بين الأطراف الفاعلة بناءً على المبادئ الأساسية. لكن ومن خلال النظر إلى الأسبوعين الأخيرين من شهر مارس المنصرم، فإننا نلاحظ تراجعاً ضئيلاً لضغوط التحوط مع استقرار الأسعار واتباع علاقتها السلبية بالأسعار.

تصنيف أسهم المتداولين طويلة وقصيرة الأمد



تصنيف أسهم المتداولين: تتمثل أهم جوانب الربعين الماضيين مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، في المراكز الطويلة التي نالها مديرو الأموال والتي دعمت بدورها المراكز القصيرة للمراسلين التخزين. ويمكن النظر إلى ذلك بطريقتين: إما أن مديري الأموال متفائلون بشأن الارتفاع التدريجي للأسعار، أو أن لديهم مخزونات يمكنهم بيعها الآن وتحقيق الأرباح.

قواعد أسعار الأسواق

ارتفاع المؤشر اليومي للدولار الأمريكي مقابل انحدار أسعار خام برنت وفقاً لبورصة إنتركونتيننتال



مؤشر الدولار الأمريكي: على الرغم من وجود علاقة سلبية بين مؤشر الدولار الأمريكي وأسعار السلع في بعض الأحيان، إلا أن خام برنت والدولار الأمريكي يتجهان الآن نحو الارتفاع معاً، ويعزى هذا جزئياً إلى تحسن التوقعات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب وجود إدارة موثوقة لسوق النفط من قبل أوبك وشركائها.

المصدر: بلومبرغ، 05 أبريل 2021.

الكلمة الافتتاحية للعدد: الانتعاش المتفاوت

لا شك أن إجهاد الإغلاق والعمل من المنزل لمدة عام كامل قد أصاب الجميع، ويبدو أن سوق النفط ليست محصنة ضد تقلبات الحالة المزاجية نفسها. إذ امتدت التنبؤات المتأرجحة ما بين الارتفاع والانخفاض في الربع الأخير إلى حدود فواصل الثقة الخاصة بنا، مصحوبة بالدعوات المنادية بوصول السعر إلى 100 دولار أمريكي للبرميل بحلول نهاية العام، إلى المخاوف بشأن عمليات الإغلاق الجديدة وزيادة العرض مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض الأسعار. غير أن التوقعات تنزع في العادة للوصول إلى حالة مركزية يفرض فيها الماضي المستقبل ويعمل بوصفه ركيزة له. ورغم ذلك، كان الربع الأخير من هذا العام حافلا بالأحداث المثيرة (انسداد قناة السويس وانتقال عجلة القيادة الأمريكية من الرئيس ترامب إلى بايدن والسياسات الجديدة لإدارة الرئيس بايدن وتجمد ولاية تكساس وعمليات الإغلاق في الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الأحداث) لدرجة أنه يصعب الوثوق بعودة "الأعمال التجارية للسير على منوالها المألوف"، بل وغدت توقعاتنا هذه تسير على غير هدى.

عندما تكون السوق مدفوعة بالطلب (راجع كلمتنا الافتتاحية للربع الرابع من العام الماضي KOMO Q4 2020) فإن مجموعة واسعة من التوقعات تكون منطقية تمامًا لأن مؤشرات الطلب تبدو وكأنها ترسل رسائل متضاربة. فقد عادت رحلات الطيران الداخلية الصينية بدرجة كبيرة، فضلا عن عودة نشاط العطلات الخارجية المحظورة في المملكة المتحدة، وأصبحت الحفلات تقام في أستراليا من دون ارتداء الكمامات، وبينما تحفر البرازيل المزيد من المقابر الجماعية، يكاد يتوفر للولايات المتحدة الأمريكية فائض من اللقاءات، فيما يواجه التصنيع في الاتحاد الأوروبي مشاكل مستمرة، وهذا ما يبدو عليه الانتعاش المتفاوت أو غير المتكافئ.

كذلك نجد أن لظروف الدول والأفراد قدرا كبيرا من التأثير على الطلب المحتمل، إذ تشكل ثروة الأفراد ومدى امتثالهم لإجراءات الاحترازية لكوفيد-19 العوامل الرئيسية لمدى الاستجابة. كما نجد أن أداء بعض الدول أفضل من غيرها، إلا أن المهم أن نتذكر أن مشكلة الوباء تعد مشكلة عالمية وليست محلية. ويتعين على معظم المشاركين التعافي قبل أن تعود أساسيات السوق إلى طبيعتها. ويتوقع الكثيرون بفارغ الصبر "حقبة عشرينية مزدهرة" شبيهة بفترة ما بعد جائحة عام 1918 العالمية، مع حدوث طفرة استهلاكية. غير أن هذا النمط من التفكير لا يعدو أن يكون أحلاما وردية ومحض أمنيات في حاضرنا المائل، إذ لا يزال معدل التطعيم أقل من 10% في كافة أنحاء العالم.



الملحق

الطلب العالمي على النفط، الربع الأول من عام 2021 - الربع الأول من عام 2023، "مليون برميل في اليوم"

			2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	Q2	Q3	Q4	2022	Q1	
Americas	OECD	United States	18.3	18.4	19.2	20.0	20.3	19.5	20.2	20.3	20.7	20.7	20.5	20.6	
		Canada	2.5	2.5	2.3	2.4	2.4	2.4	2.6	2.5	2.6	2.6	2.6	2.6	
		Mexico	1.7	1.7	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	
		Chile	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	
		Total	22.8	23.0	23.7	24.7	24.9	24.1	25.0	25.1	25.6	25.7	25.4	25.5	
	Non-OECD	Argentina	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6	0.7
		Brazil	2.9	2.8	2.9	3.1	3.1	3.0	3.0	3.0	3.0	3.1	3.0	3.0	3.0
		Venezuela	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
		RO Latin America	2.2	2.2	2.4	2.5	2.5	2.4	2.4	2.5	2.6	2.6	2.5	2.5	2.5
		Total	6.0	6.0	6.3	6.5	6.5	6.3	6.4	6.5	6.7	6.6	6.5	6.5	
Total Americas			28.8	29.0	30.0	31.2	31.5	30.4	31.4	31.7	32.2	32.3	31.9	32.0	
Europe	OECD	Germany	2.2	2.1	2.2	2.4	2.4	2.3	2.3	2.4	2.5	2.4	2.4	2.3	
		France	1.5	1.6	1.6	1.7	1.7	1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	
		United Kingdom	1.3	1.2	1.4	1.5	1.5	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	
		Poland	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	
		Turkey	0.9	0.7	0.9	1.0	1.0	0.9	0.9	1.0	1.1	1.0	1.0	0.9	
		RO OECD Europe	6.5	6.7	6.6	6.8	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	7.0	6.8	6.9	
	Total OECD Europe	13.1	13.0	13.3	14.1	14.1	13.6	13.8	14.0	14.3	14.3	14.1	14.1		
Asia-Oceania	OECD	Australia	1.0	1.1	1.1	1.1	1.2	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	
		Japan	3.4	3.4	3.6	3.7	3.6	3.6	3.8	3.2	3.3	3.6	3.5	3.8	
		Republic of Korea	2.4	2.6	2.4	2.4	2.5	2.5	2.5	2.4	2.5	2.7	2.5	2.7	
		New Zealand	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	
		Total	7.0	7.2	7.2	7.4	7.5	7.3	7.7	6.9	7.1	7.7	7.3	7.9	
	Non-OECD	China	13.5	14.9	14.6	14.0	13.6	14.3	14.0	14.5	14.5	15.0	14.5	14.8	
		India	4.6	5.0	5.0	4.7	5.0	4.9	5.2	5.3	5.0	5.3	5.2	5.6	
		Indonesia	1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.8	1.8	1.7	1.7	1.8	
		RO Asia	6.4	7.3	7.1	7.1	7.0	7.1	7.2	7.2	7.7	7.7	7.4	7.8	
		Total	26.1	28.9	28.4	27.5	27.4	28.1	28.2	28.8	28.9	29.7	28.9	30.0	
Total Asia			33.1	36.1	35.7	34.9	34.9	35.4	35.8	35.6	36.0	37.4	36.2	37.9	
Middle East	OECD	Israel	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	
	Non-OECD	Bahrain	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	
		Iraq*	0.9	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9	0.8	0.9	1.0	0.8	0.9	0.8	
		Kuwait	0.4	0.3	0.4	0.5	0.4	0.4	0.3	0.4	0.5	0.3	0.4	0.3	
		Oman	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	
		Saudi Arabia	2.8	2.4	3.0	3.3	2.7	2.9	2.5	3.0	3.3	2.7	2.9	2.5	
		Qatar	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	
		UAE	0.8	0.8	0.9	0.8	0.9	0.8	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	
		Total GCC	5.2	4.7	5.5	6.0	5.2	5.4	4.8	5.5	6.1	5.1	5.4	4.7	
		Iran	1.8	1.7	1.7	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	
		RO Middle East	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	
	Total	7.4	6.7	7.6	8.0	7.3	7.4	6.9	7.6	8.2	7.1	7.4	6.8		
	Total Middle East			7.7	6.9	7.8	8.3	7.5	7.6	7.1	7.8	8.4	7.4	7.7	7.1
Africa	Non-OECD	Egypt	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	
		South Africa	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	
		Other Africa	2.4	2.6	2.5	2.3	2.5	2.5	2.7	2.6	2.4	2.6	2.6	2.8	
	Total Africa			3.6	3.6	3.6	3.5	3.7	3.6	3.9	3.8	3.6	3.8	4.0	
Eurasia	Non-OECD	Russia	3.5	3.5	3.5	3.8	3.7	3.7	3.6	3.6	3.9	3.8	3.7	3.7	
		RO Eurasia	2.1	1.8	1.9	2.1	2.0	2.0	1.8	2.0	2.2	2.1	2.0	1.9	
	Total Eurasia			5.7	5.3	5.4	5.9	5.8	5.6	5.4	5.6	6.1	5.9	5.7	5.5
Global Demand			92.0	93.9	95.8	98.0	97.4	96.3	97.5	98.5	100.6	101.2	99.4	100.6	

إمدادات النفط العالمية للربع الأول من عام 2021 - الربع الأول من عام 2023 (مليون برميل في اليوم)

	Q1 2021	Q2 2021	Q3 2021	Q4 2021	Q1 2022	Q2 2022	Q3 2022	Q4 2022	Q1 2023
Africa	7.66	6.91	6.57	7.27	7.46	7.69	7.84	7.91	7.90
Americas	34.85	31.18	32.29	32.31	32.16	32.51	32.78	33.35	33.74
Asia	9.45	9.17	9.24	9.20	9.26	9.25	9.24	9.26	9.27
Eurasia	14.77	13.19	12.74	13.15	13.38	13.51	13.68	14.00	14.32
Europe	4.40	4.32	4.14	4.27	4.43	4.43	4.44	4.45	4.46
Middle East	29.59	27.65	25.95	26.49	26.63	26.97	28.06	28.15	27.73
Total	100.72	92.42	90.93	92.69	93.33	94.36	96.06	97.13	97.43
	Q1 2021	Q2 2021	Q3 2021	Q4 2021	Q1 2022	Q2 2022	Q3 2022	Q4 2022	Q1 2023
Conventional	73.34	67.98	65.95	67.26	67.80	68.55	69.97	70.57	70.47
Extra heavy oil	3.67	3.24	3.16	3.24	3.35	3.37	3.38	3.39	3.37
Oil sands	2.84	2.48	2.52	2.93	3.04	3.05	3.08	3.10	3.11
Oil shale (kerogen)	0.03	0.03	0.04	0.03	0.03	0.04	0.04	0.04	0.04
Other liquids	6.34	6.49	6.60	6.45	6.51	6.70	6.85	6.99	7.08
Tight oil	11.92	10.02	10.42	10.48	10.37	10.40	10.48	10.73	10.97
Unconventional gas	2.56	2.16	2.24	2.30	2.22	2.23	2.26	2.32	2.38
Total	100.72	92.42	90.93	92.69	93.33	94.36	96.06	97.13	97.43
	Q1 2021	Q2 2021	Q3 2021	Q4 2021	Q1 2022	Q2 2022	Q3 2022	Q4 2022	Q1 2023
Algeria	1.02	0.90	0.84	0.86	0.87	0.89	0.91	0.91	0.91
Angola	1.36	1.26	1.17	1.12	1.10	1.17	1.20	1.21	1.20
Congo	0.29	0.29	0.28	0.26	0.27	0.26	0.25	0.25	0.24
Equatorial Guinea	0.13	0.12	0.11	0.11	0.11	0.10	0.10	0.09	0.09
Gabon	0.19	0.18	0.15	0.17	0.16	0.16	0.16	0.15	0.15
Iran	2.02	1.97	1.90	1.95	2.16	2.13	2.17	2.24	2.31
Iraq	4.56	4.16	3.70	3.84	3.94	3.99	4.09	4.10	4.11
Kuwait	2.77	2.48	2.25	2.30	2.34	2.37	2.41	2.41	2.41
Libya	0.35	0.08	0.11	0.92	1.18	1.22	1.27	1.28	1.24
Nigeria	1.72	1.55	1.44	1.44	1.32	1.39	1.43	1.48	1.52
Saudi Arabia	9.66	9.15	8.64	8.88	8.40	8.58	9.42	9.42	8.92
UAE	3.30	2.88	2.55	2.50	2.62	2.68	2.71	2.71	2.71
Venezuela	0.77	0.50	0.35	0.40	0.52	0.51	0.52	0.52	0.52
Oil field production	28.14	25.52	23.49	24.75	24.99	25.45	26.63	26.77	26.34
Other production	5.20	4.94	4.84	4.94	5.05	5.12	5.15	5.16	5.15
OPEC	33.34	30.46	28.33	29.69	30.04	30.56	31.79	31.93	31.48
	Q1 2021	Q2 2021	Q3 2021	Q4 2021	Q1 2022	Q2 2022	Q3 2022	Q4 2022	Q1 2023
Call on OPEC	45.79	47.36	49.19	48.02	47.68	48.45	50.61	51.22	50.56
OPEC	30.04	30.56	31.79	31.93	31.48	31.98	32.46	33.11	33.52
OPEC Partner	15.15	15.32	15.51	15.83	16.14	16.33	16.49	16.62	16.65
Non-OPEC	48.14	48.48	48.76	49.38	49.80	50.06	50.03	49.94	50.04
Total	93.33	94.36	96.06	97.13	97.43	98.37	98.98	99.67	100.21

عن المركز

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إخلاء المسؤولية

© حقوق النشر 2021 محفوظة لتقرير تنبؤات أسواق النفط مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).

يعتمد هذا التقرير وأي معلومات أو بيانات أو مواد واردة فيه -التي يطلق عليها جميعاً اسم "التقرير"- على النماذج والبيانات الخاصة بمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، فضلاً عن آراء باحثي كابسارك. كما أن محتوى هذا التقرير مخصص للتوزيع على العامة. وتعتبر نتائج توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) سلسلة نسبياً بحسب التصميم، ومن المرجح أن تكون التغيرات الفعلية في جانبي العرض والطلب أكثر تقلباً، فقد تنشأ بعض عوامل الضغوط الجيوسياسية إضافة للعوامل الأخرى في غضون لحظات، مما يجعل علمية التنبؤ بالحوادث العفوية أمراً بالغ الصعوبة. غير أن مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) لا يلتزم بتقديم أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء صريحة أو ضمنية- ولا يتحمل المركز تبعاً لذلك أي مسؤولية قانونية -سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة- أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو أي إجراءات يتم اتخاذها بناء على هذا التقرير، أو استفادة تنجم عن استخدام أي معلومات واردة في هذه التقرير. كما أن هذا التقرير لا يتضمن أي محتوى قد يشكل -أو ينبغي تضمينه على أنه يشكل- نصيحة أو توصية لتبني أي استراتيجيات أو خيارات استثمارية معينة.

عادة ما تستخدم تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) توقعات الناتج المحلي الإجمالي لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، ونظراً لتوقيت صدور هذا المنشور، فقد تم استخدام بيانات توقعات الناتج المحلي الإجمالي لأوكسفورد اكوينيكمس (Oxford Economics) بدلاً من بيانات صندوق النقد الدولي.

يعود تاريخ المعلومات التي استخدمت في اعداد هذا التقرير إلى شهر أبريل من عام 2021.





www.kapsarc.org